الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

تيار اليسار الثوري

العدد الثاني عشر – شباط ٢٠١٣

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

الثورة الشعبية والقوى الاسلامية

يثير استلام الاخوان المسلمين للسلطة في مصر وتونس تساؤلات عديدة ومخاوف من «سرقتهم» لها. ولكن ما يجري في هذين البلدين انما يشير الى ان الاسلاميين وخاصة الاخوان المسلمين، انما توصلت قياداتهم الى صفقات مع الانظمة «القديمة» سمحت لهم، وبفضل الضخ المالي والاعلامي لملكيات ومشيخات النفط الى تشكيل حكومات جديدة، لكنهم انفضحوا من خلال الممارسة فبرنامجهم الاقتصادي والاجتماعي هو برنامج نيوليبرالي يفاقم من الظلم الاجتماعي الذي كان في القلب من الثورات الراهنة والمستمرة. وانفضح الطابع الرجعي لحكوماتهم على صعيد حقوق المرأة والحريات السياسية. كما انكشف على الملأ ان الاسلام السياسي يحمل في طياته ميولا فاشية فظة، فما حصل في مصر من قتل وقهر للمتظاهرين دليل على ذلك، ولكن الحدث الاهم، هو اغتيال واحد من ابرز قيادات اليسار الراديكالي في تونس الرفيق شكري بلعيد يوم ٦ شباط على ايدي الفاشيين.

في سوريا، شكل الحديث المتوارد عن ممارسات و دعوة جبهة النصرة واشباهها ، رغم محدودية نفوذها، الى اقامة دولة اسلامية، وخاصة الحدث الابشع من خلال قتل عشرات العمال والعاملات في مصنع الدفاع في السلمية، الذي ادانته غالبية مكونات الحراك الثوري. فان كان المقياس لمدى خدمة هذا الطرف او ذلك لقضايا الثورة في الحرية ليس طول الذقن او قصرها بل هو الالتزام بأهداف الثورة الشعبية العامة، فان هذه القوى الظلامية تشكل ببرنامجها وممارساتها نقيضا لأهداف الثورة ولمصالح الطبقات الشعبية السورية. لا يجب التردد، ولا لحظة واحدة، في فضحها وادانتها. قامت الثورة من اجل مجتمع يقوم على التعددية والحرية الكاملة والمساواة والعدالة الاجتماعية، ولا شيء اخر. فالأفراد والقوى السياسية تحاسب على ما تدعو له وتقوم به على الارض وهنا ، وليس ما تروج لقيامه في السماء.

بيان

موقف حول الحوار مع النظام الدكتاتوري

شهد الشهر الاول من العام الحالي حدثين هامين على صعيد نشاط المعارضة السورية، الاول هو اجتماع هيئة التنسيق في جنيف نهاية ك٢ واعادت في ختامه طرحها لفهمها لشروط الحوار مع نظام الطغمة الحاكمة. والحدث الثاني هو مبادرة الشيخ معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني الذي طالب هو الاخر بحوار مشروط مع النظام. لا يمكن لعاقل ان يرفض بخفة كل ما يمكن ان يوقف او يخفف من معاناة شعبنا وتضحياته العظيمة، ولكن هذا لا يعني، بدوره، القبول ومساندة اي مبادرة تدعي انها تسعى لذلك. فالحكم على هكذا مبادرات يخضع، من وجهة نظرنا، لمعيار تلبيتها من عدمه للشروط التالية: ان توفر للجماهير الشعبية القدرة على انهاض كفاحها ونضالاتها من اجل اسقاط النظام الدكتاتوري، وان لا توفر للأخير اطالة في عمره او بقائه، وبالأخص ان تفسح في المجال للتغيير الجذري من الاسفل لصالح الطبقات الشعبية وبما يخدم مصالحها المباشرة والعامة.

تتقارب مبادرتي هيئة التنسيق والشيخ معاذ في انهما تدعوان الى «تغيير فوقي» ، مع فارق ان مبادرة الشيخ الخطيب، مهما كان مصيرها النهائي، انما تعبر بشكل واضح عن رغبة البرجوازية التقليدية ولا سيما الدمشقية منها، بإيجاد حل يحافظ على مصالحها الطبقية التي خدمها النظام القائم لعقود من الزمن ولكن الثورة الشعبية اصبحت تهددها تماما، فهذه البرجوازية اصبحت تشجع ضرورة قيام تغيير جزئي وفوقي في النظام الدكتاتوري، يقتصر على الشق السياسي وليس الاجتماعي. وهذا اصلا ما يدعو له حلفاء النظام وايضا الدول التي تدعي صداقتها للشعب السوري، وكلا الطرفين لا يرغبان بانتصار الثورة الشعبية.

بهذا السياق، فإننا نعبر عن رفضنا لهكذا مبادرات لا تلبي متطلبات التجذير السياسي والاجتماعي من الاسفل للثورة الشعبية، ولا تساهم في تقوية الحراك الشعبي، على طريق الانتصار .

كل السلطة والثروة للشعب

تيار اليسار الثوري في سوريا – دمشق في ٢٠١٣/٢/١٠

من شهداء اليسار الثوري في الثورة السورية

بشار رزق ابازيد من مواليد درعا البلد ١٩٧١\١٢\٢٧ متزوج له ولدان وبنت كبيرهم بالصف السادس كان من اوائل الشباب الذين نادوا بالحرية، وساهم بنشاط في المظاهرات، كما عمل كصلة وصل بين عدد من لجان التنسيق. وقد ساهم الرفيق الشهيد في المجال الطبي حيث كان يعمل مع المسعفين في المشفى الميداني في المسجد العمري في درعا. واستشهد اثناء اجتياح قوات الدكتاتورية لمدينة درعا في ٢٠١١\٤\٢٩

المجد والخلود لشهدائنا الابطال

تيار اليسار الثوري

اعتداء مجرم ضد الطلبة في جامعة حلب

تحول اليوم الامتحاني الأول لطلاب جامعة حلب إلى يوم دام سقط فيه عشرات المواطنين الأبرياء بين شهداء وجرحى، إثر حصول انفجارين قرب دوار كلية العمارة المتاخم للمدينة الجامعة, وعن تفاصيل الحادثة، أكدت مصادر متقاطعة بأن طائرة من سلاح الجو السوري كانت تحلق فوق المدينة الجامعية بحلب خلال طلعة جوية معتادة على حي بني زيد شمال المدينة وترمي بالونات حرارية لحمايتها من الصواريخ الحرارية التي قد تستهدفها، دوي اثرها صوت انفجارين كبيرين وبشكل متتالٍ ومباشر، نتيجة قصف الطيران الحكومي، عند دوار كلية العمارة أثناء خروج الطلاب من امتحاناتهم.

وتسبب الانفجاران في إصابة مئات الطلاب واستشهاد العشرات منهم إضافة إلى وقوع عدة ضحايا بين النازحين المقيمين في السكن الجامعي، وأكد شهود عيان بأن عدد الشهداء بحسب الجثث والأشلاء المنتشرة التي رأوها في مكان الحادثة، يتجاوز الـ ٨٠ شهيداً تم نقلهم إلى عدد من المشافي القريبة من الموقع، حيث أكدت مصادر خاصة بأن مشفى الجامعة لوحده استقبل بعيد وقوع الحادثة بنحو نصف ساعة أكثر من /١٧/ جثة بينهم أطفال.

كما أسفر العمل الإجرامي عن حدوث خراب ودمار كبيرين في مباني الوحدات السكنية التابعة للمدينة الجامعية إضافة إلى حرائق كبيرة حول المكان ، كما تسبب بتدمير عدد كبير من السيارات الموجودة في المنطقة واحتراقها بالكامل.

المجد للشهداء والنصر للشعب الثائر

تيار اليسار الثوري

منبج تبادر بأنموذج لسوريا الحرة...

لعل من أبرز النماذج التي تقدمها الثورة السورية حول قدرة السوريين في إدارة شؤونهم بعيداً عن الاحتكارية والسلطة التعسفية، تجده في مدينة منبج بريف حلب (شمال شرق)، والتي غادرها عناصر النظام فجر أول أيام رمضان الأخير فجأة وبطريقة تثير الاستغراب، إلا أن أبناءها استطاعوا إمساك مؤسسات الدولة وحفظها من السقوط، ولا تزال الدوائر والمؤسسات والحياة في المدينة مستمرة كما كانت، بتغيير واحد، ألا وهو أن الناس فيها «أحرار».

«صحتكم تهمنا»

وفي فضاء الحرية الرحب، حيث تتفجّر الطاقات أسّس مجموعة من الشباب (عددهم الآن خمسين شخصاً) حركة أطلقوا عليها «حركة التغيير والبناء في منبج»، و هي تجمع شبابي يقوم على إطلاق مبادرات تهدف لخدمة المجتمع، ومن هذه المبادرات على سبيل المثال تجميل شوارع المدينة، ومشروع الأضاحي، وتوزيع الألبسة الشتوية، إلا أن أبرز المبادرات التي قدمتها الحركة حتى اليوم هي تجربة الضمان الصحي التطوعي.

وحول تجربة الضمان الصحي التطوعي –إن صح التعبير– والتي اختير لها اسم «صحتكم تهمنا»، يقول مشرف هذه المبادرة المهندس حسان السيد علي لـ «زمان الوصل» إن المبادرة تتألف في مرحلتها الأولى من ثلاث مجموعات، وكل مجموعة تضم سبعة أطباء من مختلف الاختصاصات، وخمسين عائلة، أي أن المرحلة الأولى تشتمل على ١٢ طبيباً متطوعاً ، و ١٥٠ عائلة مستفيدة.

ويتابع بأن القائمين على هذه المبادرة خمسة أشخاص، تعاقدوا مع الأطباء من مختلف الاختصاصات، والخدمات المقدمة للعائلات مجانية بالكامل، ويعمل الفريق على تنظيم تقرير شهري، وبحسب التقرير يتم توزيع العائلات على الأطباء لضمان عدم الازدحام لدى الأطباء من جهة، وعدم تأخير تقديم الرعاية للعائلات التي تم اختيارها من جهة أخرى.

أهل منبج أدرى بفقرائها

ويضيف السيد علي «وكما قمنا بتزويد الأطباء بوصفة طبية يتم صرفها من إحدى الصيدليات التي قدمت لنا حسماً بنحو ٢٠ ٪ ، وثمن الأدوية قدمه متبرع من المدينة، ولا نزال نعمل على توسيع إمكانياتنا».

وبيّن أن انتقاء العائلات تم من خلال استثمار الطبيعة الاجتماعية لمدينة منبج، وهي التي تمكننا من الوصول إلى العائلات المستحقة لهذه الرعاية، وحتى الأسر المتعففة منها، لأن أعضاء الحركة في الأساس هم من أبناء المجتمع في منبج، و«أهل منبج أدرى بـ فقرائها».

مبادرة «صحتكم تهمنا» جهد شبابي بامتياز، تمثلت في نهوض هؤلاء الشباب بأعباء وهموم مجتمعهم، فاستثمروا قدرتهم على التنسيق والعمل وترتيب الأولويات، فكانت هذه المبادرة إحدى ثمار علمهم، ولن تكون الأخيرة كون ملح الإبداع والعمل بات متوفراً في مناخ من الحرية، والسعي لأجل إحقاق الكرامة الإنسانية التي قامت لأجلها الثورة.

مبادرة التغيير والبناء في منبج تسهم أيضا في نشر الوعي من خلال مختلف الوسائل ومنها المنشورات بكافة أشكالها، والتي تُعنى بالتوعية المجتمعية، والسياسية، وأبرز ما تدعو إليه سياسياً تعزيز مطالب إقامة الدولة المدنية، ودعوة كتائب الجيش الحر للتوحد، وذلك للتخفيف من الكلفة البشرية والمادية التي ترتفع يوماً وراء يوم باستدامة وطول الحرب.

حسان السيد

عوامل صمود داريا..
نموذج يحتذى في العمل العسكري

إليكم بعض السلوكيات التي تحكم عمل الجيش الحر في داريا، وأنتم قارنوا واحكموا بأنفسكم مع ما يحصل في غيرها من المناطق السوية المحررة:

١- كافة تحركات ونشاطات كتائب الجيش الحر تعمل بالتنسيق الكامل مع القيادة المدنية المتمثلة بالمجلس المحلي للمدينة، وتخضع لسلطته الإدارية.

٢- يوجد صندوق مالي واحد تصبّ به كافة التبرعات والمساعدات التي تصل إلى المدينة، ويقوم المجلس المحلي بالإشراف على هذا الصندوق وتقسم جزءاً من الدعم للكتائب والجزء الآخر يخصص لتمويل عمليات الإغاثة و توزيع المساعدات اليومية على السكان المحاصرين في المدينة.

٣- كافة الكتائب المقاتلة تعمل تحت قيادة عسكرية مركزية، ولا يسمح لأي أحد العمل خارج هذا الإطار أو التصرّف منفرداً من المقاتلين والكتائب التي توافدت لحماية المدينة.

٤- لا يوجد أية قوى أو كتائب متشددة تعمل داخل داريا، وقد حالت القيادة المركزية للجيش الحر عدة مرات دخول مثل هذه الجهات رغم حاجتها الماسة للدعم، واشترطت عليها الانضواء الكامل تحت سلطتها للسماح لها بالتواجد والعمل.

٥- يمنع منعاً باتاً على مقاتلي وكتائب الجيش الحر رفع أي علم أو اتخاذ أية راية غير علم الثورة المتفق عليه.

٦- يمنع منعاً باتاً انتهاك آدمية مقاتلي جيش الأسد، أو التمثيل بجثثهم، وعند التمكن منهم ومحاصرتهم يجري قبل إطلاق النار عليهم التفاوض معهم لتسليم أنفسهم طواعية كأسرى مع ضمان أمنهم و عدم الانتقام منهم وإسعاف جرحاهم في المشفى الميداني.

٧- رغم حاجته الماسة للدعم رفض الجيش الحر في المدينة أكثر من أربعة مرات تلقي أموال سياسية أو مساعدات عسكرية مشروطة من قبل بعض الجهات في الثورة (سأتكلّم لاحقاً حول تفاصيل هذا الموضوع فثمة سلوكيات مخجلة وفضائحية بل وتآمرية أحياناً من قبل بعض الأطياف المحسوبة على المعارضة)

٨- شكّلت القيادة المركزية للجيش الحر جهاز شرطة محلية لحماية ممتلكات النازحين ومنع عمليات السرقة والاختطاف والحؤول دون أي تواجد للعصابات الأجرامية، وتقوم شرطة المدينة بممارسة هذا الدور دون أي تمييز بين ممتلكات المسلمين والمسيحيين، كما تمّ الحفاظ على خصوصية وقدسية الكنائس في المدينة وكافة محتوياتها، ولم يتم الدخول إلى حرمها سوى مرتين أو ثلاث بدافع رفع الأنقاض جراء القصف ليس إلا.

هذا ليس كلاماً في الهواء أو تسويقاً مجانياً، إنه سلوك موجود على الأرض بالتفاصيل التي ذكرتها ونموذج يحتذى نتمنى أن يعمم على كافة المناطق الخاضعة لسلطة الجيش الحر على امتداد الخارطة السورية..

موفق زريق

أحداث رأس العين مضرة بالثورة

مع بلوغ الثورة السورية شهرها الثاني والعشرين واستمرار النظام القائم في جرائمه ضد الشعب الثائر بالقتل بدباباته وطائراته وجنوده،و بالتنكيل به عبر أجهزته الامنية، وبضرب نسيجه الاجتماعي والوطني بأشكال عديدة، وعمله بلا كلل للإيقاع بين المكونات السورية وزرع البلبلة ومحاولة حرف الثورة عن مسارها الرامي لإسقاط النظام برموزه وبنيانه الفكري قبل المادي، كان الشعب الكردي في سوريا شريكاً في الثورة بلحظاتها كافة، وسيبقى حتى تحقيق أهداف ثورتنا والشروع في بناء سوريا الجديدة الديمقراطية لجميع أبنائها.

ومع استمرار الأحداث المؤسفة في مدينة رأس العين (سري كانيه) ترى لجان التنسيق المحلية في سوريا أن هذه الأحداث مؤشر واضح على تدخلات وأجندات لاتخدم إلا أعداء الثورة يتوجب على الوطنيين السوريين الحذر من الوقوع في فخها.

إن ما زرعه النظام من شقاق بين مكونات الشعب السوري خلال أربعة عقود جاءت الثورة لتكون بلسمه ولتعد بمعالجة الجراح وليس تعميقها، وتشدد اللجان على ضرورة أن يأخذ الجميع بالاعتبار خصوصيات المناطق السورية الأكثر تنوعا بمكوناتها، وهو ما لا يتعارض في شيء مع أهداف ومسيرة ثورتنا العظيمة.

إننا في لجان التنسيق المحلية ندعو جيشنا الحر إلى ضبط النفس وعدم الانجرار إلى معارك جانبية وخسارة أرواح أبطاله وهدر وقته وإمكاناته، وتناشد قياداته حشد كل الطاقات لإسقاط النظام في معركة الحسم في دمشق وهو ما يخدم الثورة و يحقق أهدافها ويختصر على شعبنا معاناته التي طالت.

المجد لشهدائنا و النصر لثورة الكرامة

لجان التنسيق المحلية في سوريا

٣٠ - ١ - ٢٠١٣

«هل مبادرة معاذ الخطيب خيانة لمبادئ الثورة أم انقاذ للثورة»

في ظل هذه الظروف التي تمر بثورتنا وتواطئ المجتمع الغربي اتجاهنا خرج علينا رئيس الأئتلاف الوطني الشيخ معاذ الخطيب بمبادرة اعتبرها عن حسن نية وبدافع الأنسانية وليس قفزا فوق الثورة كما قيل مبادرة فحواها أطلاق سراح ١٦٠ ألف معتقل وأيقاف العمليات العسكرية والبدأ في التفاوض مبادرة رأها الكثيرون من المحللين تستحق التفكير والأهتمام في نفس الوقت رفض قسم كبير من المعارضة في الخارج هذه المبادرة في حجة انهم يرفضون الحوار مع قاتل الأطفال.

نرى خروج هذه المبادرة في نفس الوقت الذي طرح به الأسد مبادرة الحوار تحت سقف الوطن ولكن مبادرة الأسد تعتبر بعد الفشل في الحل الامني والعسكري الذي أودى بحياة الكثيرين من الشهداء. بدوره عبر الشيخ معاذ عبر تصريح له بأن هذه المبادرة لاتعبر إلا عن رأيه الشخصي وعن حس نية بعد كم هائل من الأنتقادات من صفوف المعارضة و اعتبر النظام هذه المبادرة لاتعبر إلا عن تفكك المعارضة فيما بينها.

أخيرا اصدر اتحاد تنسيقيات الثورة بيانا يقول به أنه مع هذه المبادرة طالما هدفها اسقاط نظام بشار الأسد وايقاف سيل الدماء وعاهد الأتحاد في ختام البيان بالحفاظ على دماء الشهداء وعدم التفريط بها تحت أي ظرف كان نحن بدورنا نقول نعم اننا نقف مع المبادرات السياسية ، بشرط ان لا تسيء للثورة الشعبية او تعيقها في تحقيق اهدافها واذا كانت هكذا مبادرات تعمل فعلا على اسقاط هذا النظام الفاشي ورحيل جميع رموز الرحمة لأرواح الشهداء

والنصر لثورتنا اليتيمة...

عاشت سوريا حرة أبية

محمد ر.

ألف باء الاشتراكية

الاشتراكية والشرطة

ظهر جهاز الدولة منذ أن بدأ المجتمع البشري ينقسم إلى طبقات، حكام ومحكومين، سادة وعبيد، ملاك وشغيلة. ومثلما وظفت الدولة رجال القانون والدين والفن لصالح مشروعها، فقد احتاجت إلى قوة مسلحة ومنظمة، وإلى سجون ومعتقلات. لقد تكونت الشرطة لا لتوفر الأمن والأمان، ولكن لتكون ذراع للطبقة الحاكمة وتطبق مصالحها، وحتى لو كان أفراد الشرطة لا ينتمون لتلك الطبقة الحاكمة، فإنهم يرتبطون بها بحكم دورهم.

ولكن ما ذا يتصور الاشتراكيون، أثناء وبعد الثورة الاشتراكية، هل سيكون المجتمع بغير حاجة لقوة مسلحة؟

خلال النضال ضد الأنظمة الحاكمة وضد الثورة المضادة، من قوة منظمة ومن جحافل البلطجية، تتكون لجان حراسة لحماية الأحياء والمنشآت، وبالتالي هي تخلق «قوة أمن موازية» تقوم بالدور الحقيقي وهو«الأمن»، وليس «القمع». ففي المجتمع الاشتراكي، يكون هناك احتياج للقوة فقط حتى تستطيع الأغلبية حماية نفسها ضد التصرفات التي تقوم بها بقايا الطبقات القديمة ضد المجتمع. فأعمال البوليس والجندية في المجتمع الاشتراكي يمكن أن يقوم بها العمال العاديين، الذين يختلطوا بحرية مع زملائهم العمال، يتشاركوا نفس الأفكار ويعيشون نفس الحياة، ولضمان ألا تتطور مجموعات الجنود والشرطة بانفصال عن جمهور العمال، يجب أن يكون الجنود والشرطة عمال مصنع ومكتب عاديين يقومون بهذا بالدور بالتناوب.

وبدلاً من أن يدير القوات المسلحة والشرطة مجموعة صغيرة من الضباط ستتم إدارتها عن طريق ممثلين من جمهور العمال « منتخبين مباشرة».

لفترة قريبة كان مانقوله، يبدو كمثالية ورمانسية، ولكن منذ يوم ٢٩ يناير في مصر وبداية عام ٢٠١٢ في سوريا، وبعد أن انسحبت الشرطة، قهرا، وعمدا ايضا، ثم مهاجمة الأحياء بعصابات الأمن والبلطجية، مع حملة إشاعات واسعة تستند إلى تضخيم حوادث متعمدة. تشكلت عل الفور لجان حماية شعبية، من شباب واهالي الاحياء، لحماية المساكن والمنشآت في مصر والمقاومة الشعبية المسلحة في سوريا، وتدريجيا استطاعت أن تتغلب حتى على عصابات النظام.

لم تكتمل التجربة الرائعة في مصر، لعدة أسباب منها أن المواطنين لم يتخيلوا استمرار الوضع، وأنه يمكن أن نعيش بدون شرطة. كما أن النظام تنبه بسرعة فعمل على إعادة الشرطة فورا، ولو بشكل ظاهر. كما حرص المجلس العسكري على التأكيد على عودة الشرطة، وتم التغاضي عن كل الدعوات لتنظيم فكرة اللجان الشعبية في مصر والمقاومة الشعبية المسلحة في سوريا، وتقنينها حيث توفر الحماية المدنية، وكذلك فرصة تشغيل للشباب. فهذه اللجان تفضح الوجه القبيح للنظام، فهي ستقوم بالحماية، غير منعزلة عن الجمهور، لكنها بالطبع لن تكون أداة للطبقة الحاكمة، من جنرالات ورجال أعمال، فلن تقوم بقمع المظاهرات، ولا الاعتصامات، ولن تعمل في تعذيب المواطنين.

محمد حسني

١٤ يونيو ٢٠١١

يسقط نظام التزوير .. والتجويع والاستبداد

جاء التغيير الوزارى الأخير ليؤكد مرة أخرى على مدى الافلاس السياسي والاقتصادي لمرسي وجماعة الإخوان المسلمين.فقد طالبت الجماهير عبر نضالها في الميادين والمصانع والأحياء الشعبية بالإطاحة بحكومة هشام قنديل الفاشلة، وتشكيل حكومة ثورية تتبنى سياسة جديدة تهدف إلى استكمال ثورة العيش والحرية والكرامة الانسانية. حكومة تنحاز إلى الطبقات الشعبية التى تئن تحت وطأة ارتفاع الاسعار الجنوني..لتفاجأ الجماهير بتشكيل حكومي جاء على مقاس جماعة الإخوان المسلمين بالضبط .

هى أولا حكومة تزوير الانتخابات المقبلة ..فماذا يعنى في هذا التوقيت تولي وزراء من الاخوان المسلمين لوزارة التموين مثلا ؟..إلا محاولة استمالة جماهير فقيرة في محاولة بائسة لاستعادة جماهيرية تنحسر... وماذا يعنى تولي قيادى من مكتب الإرشاد منصب وزير التنمية المحلية سوى محاولة تجميل وجه الاخوان في المحافظات المختلفة، وبعد كل ذلك يدعون إنهم يحوزون على ثقة الأغلبية فضلا عن تفصيل الدوائر الإنتخابية الجارية على قدم وساق .

ولكن تغيير الحكومة الأخير الذي أتى بوزير من الإخوان لوزارة المالية كشف بوضوح أيضا أن الإخوان يسيرون على خطى مبارك فهم يحاولون شراء الأصوات وفي نفس الوقت يجددون التفاوض مع صندوق النقد الدولي حيث أكد الوزير الجديد أنه يسير قدما في التفاوض مع صندوق النقد من أجل الحصول على القرض ولا يستحى مرسى من الكذب العلني بقوله أن قرض الصندوق بلا شروط .

فإذا كان بلا شروط فلماذا يتم رفع الاسعار وزيادة الضرائب؟ ..ولماذا تستمر سياسات خصخصة الخدمات؟ وما هو السر وراء الاصرار على تمرير قانوني التأمين الصحى والاجتماعي اللذين يضران بشكل مباشر بمستوى حياة الطبقات الشعبية عبر مجلس الشورى الذى لايعبر سوى عن ٧ بالمئة من الشعب المصري .

ولمنع الشعب من مقاومة الإفقار والتجويع والتزوير ..يخرجون من الادراج مشروعي قانونى التظاهر وحماية المجتمع من الخطرين اللذين يتضمنان بنودا صريحة تجرم الإضراب وتقيد التظاهر.

لن يخضع الشعب يا مرسي لأنه انتفض وثار من أجل العدل والحرية التى تحاربهما أنت وحكومتك على طول الخط... لن يخضع الشعب لأنه قدم ألاف الشهداء، وعلى استعداد لأن يقدم ألاف غيرهم من أجل القصاص لهم ولاستكمال ثورته ..انتظر غضبة الشعب يا مرسي في المصانع والمزارع وفي ٢٥ يناير المقبل في كل ميادين التحرير وإن غدا لناظره قريب .

الاشتراكيون الثوريون

٨-١-٢٠١٣

عام سقوط الأقنعة: المصريون ضد تحالف الإخوان والعسكر ورأس المال

في الذكرى الثانية لثورة الشعب المصري العظيمة التي أسقطت رأس النظام وعصابته وألقت بهم في السجون، واستمرت مشتعلة حتى الآن لتطيح بعدة حكومات فاشلة وتجبر المجلس العسكري على الرحيل وإجراء انتخابات لم يكن ليفوز بها مرسي والإخوان، إلا في مواجهة شفيق الفلول، وبعد أن خدعوا الملايين بقناع التمسك بأهداف الثورة.

وبعد أقل من عام سقطت الأقنعة وظهر الوجه الحقيقي لنظام الإخوان الذي بدأ عهده بتكريم قتلة المجلس العسكري والتحالف مع العسكر لحماية كرسي النظام مقابل تمكينهم من إمبراطوريتهم الاقتصادية وعدم خضوعها للرقابة.

وسارع نظام الإخوان للتصالح مع رجال أعمال نظام مبارك الذين نهبوا ثروات مصر لسنوات، وارتمى في أحضان صندوق النقد ليطبق نفس برنامج الخصخصة وبيع البلد: خيرت الشاطر بديلا لأحمد عز وصكوك جمال مبارك أصبحت صكوك إسلامية ومستثمري قطر بدلا من الأجانب، وميليشيات الإخوان بدلا من بلطجية الحزب الوطني.

والثابت في الحالتين هو حرمان ملايين المصريين من الفقراء ومحدودي الدخل من ثروات بلدهم المنهوبة لتكويهم نار غلاء الأسعار وغياب حقهم في العلاج والتعليم والسكن والعمل، بل ليدفعوا حياتهم ثمنا للفشل الإخواني إما فوق قضبان القطارات أو تحت أنقاض مساكن متهالكة أو غرقى بمراكب الصيد أو في طوابير العيش والسولار والبوتاجاز.

وانكشفت أكذوبة القصاص للشهداء التي قال مرسي أن دماءهم في رقبته، فلم تكن إلا مانشيتات للدعاية الانتخابية، وتم تجاهل تطهير وإعادة هيكلة الداخلية لتعود جهازا لحماية النظام والبطش بالمعارضين. ولم تتوقف سطوة المؤسسة العسكرية على البلاد، وها هم أهالي جزيرة القرصاية تحتل قوات الجيش أراضيهم ويحالون للمحاكم العسكرية. أما الإعلام والصحف الحكومية فعادت بوقا يمجد في الحاكم وإنجازاته، بينما يسعى النظام لتقييد القضاء في صراع على النفوذ لضمان ولاء النائب العام، كما يقتل المعتصمين بالاتحادية بيد ميليشيات الإخوان. ولا يتورع عن كيل الاتهامات للأقباط شركاء في الوطن والثورة.

وبدلا من مقاطعة البضائع الإسرائيلية، تدخل الحكومة حاليا في مفاوضات مع العدو الصهيوني من أجل تطوير اتفاقية الكويز، لتضيف بذلك دليلا جديدا على زيف حديثها عن القضية الفلسطينية.

وعلى الجانب الآخر شهد العام الماضي استمرارا للروح الثورية وتجذيراً لها، ظهر في رصد ما يقارب أربعة آلاف احتجاج اجتماعي تراوح بين الوقفات والإضرابات والاعتصامات بل واحتجاز المسئولين في صرخة للشعب ضد الاستغلال شارك بها أكثر من ٧٠ مهنة وفئة من الأطباء لسائقي النقل العام للباعة الجائلين، وكان إضراب عمال مترو الأنفاق، الذي نجح جزئيا في الإطاحة برئيس الهيئة، دليلا على الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه العمال في الثورة، كما ضرب عمال شركتي انكوباب وقوطة للصلب مثلاً على قدرة العمال على إدارة شركاتهم ذاتيا في مواجهة إغلاق رجال الأعمال لمصانعهم للتهرب من مستحقات العمال وسداد ديونهم.

ومع تأكدنا من أن نظام الإخوان يحفر قبره بيده بالسير على سياسات مبارك، إلا أن غياب الجبهة الثورية القادرة على قيادة الثورة في المعركة الاجتماعية القادمة لا محالة هو التحدي الحقيقي، فقيادة جبهة الإنقاذ الوطني أخطأت بضم الفلول إلى صفوفها والمعروف انحيازهم اجتماعيا وسياسيا ضد الثورة و خطرهم عليها الذي لا يقل عن خطر الإخوان.

لذا ندعو الشباب الثوري بالجبهة للضغط من أجل تطهير صفوفها، والمشاركة معنا وكل الثوريين في بناء جبهة ثورية حقيقية تستكمل أهداف الثورة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، تعمل في المصانع والأحياء والشوارع والنقابات المستقلة وتضع على رأس أولوياتها المصالح الاجتماعية للملايين من الفقراء ومحدودي الدخل من العمال وفقراء الفلاحين والموظفين وكل العاملين بأجر الذين أطاحوا بمبارك وسيطيحون بأي نظام يسير على طريقه.

المجد للشهداء والمصابين.. كل السلطة والثروة للشعب

الاشتراكيون الثوريون

٢٥ يناير ٢٠١٢

الحوار مع الطغمة العسكرية، ما يأتي به وما يأخذ

الحوار مع الطغمة العسكرية،ما يأتي به وما يأخذ

لم تكن المسألة في يوم من الأيام، مسألة نفسية، ففكرة الحوار مع السلطة السياسية،وهي عبارة عن طغمة عسكرية بسمات فاشية محلية لا أكثر،في شروط محددة،من ضرورات العمل السياسي. كان الحوار هدفاً أولياً على برامج عمل المعارضة الديموقراطية،منذ بدايات القرن الجديد، الحوار بغاية الخروج من المأزق السياسي،وضرورات الإنتقال إلى فسحة ديموقراطية، وإنتاج نمطاً أعجفاً من مصالحة وطنية، تعيد إن أمكن نسغ الحياة إلى بقايا آثار الإحتطاب الفاشي الطويل.

لكن سلطة الطغمة العسكرية، بددت جهد أجيال من العمل الحزبي والنقابي، ولم تسعى لإيجاد أي مشترك معها، في عموم الظروف واللحظات السياسية التي عبرت على التاريخ الوطني ومساراته. إقتنعت بنمط من الغرور المعزز بالقوة الحربية–الأمنية الفائقة وبتفاهمات مستترة مع العدو الوطني، إن الحوار، يجب أن ينتهي مثلما يبدأ، بالخضوع لها وتفهم ظروفها وإمتيازاتها، ولا بأس من الإشادة بدورها التاريخي و«تضحياتها»، وروحها السمحة التي إستجابت لجلسة المسامرة الطويلة التي سميت على سبيل القصور اللغوي بالحوار.

ويمكن أن تترك فسحة لحلفائها ومن في مقامهم، بعد مهرجان وطني أو إحتفال بأعياد حب الشعب للقائد، أو القيادة الذائبة بالقائد، ليهمس في أذنها بنوع من الرجاء العاطفي، عن ضرورة تحسين النعل الذي يداس به الشعب أو يوضع في فمه عن غير قصد من رجالات القيادة الحكيمة الحربيين، أو العناية بالسجون، كتحسين طعام السجناء وزيادة حصة التنفس، أو تخفيف حشوة الطلقات التي تمزق بها فصائل الإعدام المعارضين في البراري، أو تعميق حفر القتلى المدفونين على عجل في البادية، حتى لاتصل إليهم الجوارح والضواري الجائعة لتستكمل نهش لحومهم، أو تقصير ثوب السلطة الطويل، كمحاولة لإظهار جمال ساقيها غير المرئي للعامة،وتوسيع حصص الدخول إلى أماكنها الخاصة المحتكرة في الوظائف الحكومية، كإجراء شكلي يحقق نمطاً من التكافؤ بين من مازالوا يسمون بإصرار، في مخافر الشرطة أثناء الإستجواب:مواطنين.

وظهرت السلطة في كل مراحلها، كالعصي

التي تجرف بها المجاري الآسنة،حيث لم يبق بها أي مكان نظيف، إذاً، لا يمكن النجاة من الوساخة والتلوث،بعد لمسها أو حتى الإقتراب منها، حتى بتدخل شفاعة الصابون ودفقات المياه ورجائهما.

كان يراد بالحوار دخولاً في إمتحان «الإملاء» الخطي المفروض على تلاميذ المرحلة الإبتدائية،أن يكون المتحاور مستعداً له، بأوراق بيضاء وقلم رصاص، وتدرب طويل على تقديم ورقة مكتوبة بالخط الرقعي الجميل الواضح، وخالية من الأخطاء، لينال علامة جيدة، تعكس رضى المحاور المسلح.

حملت كلمة الحوار، عبر تاريخها المتداول منذ نصف قرن الكثير من المجازفة والخديعة في آن، وإكتشف الكثيرون من أنصارها بالتجربة المريرة، وأحياناً دون عناء، أنه لايفضي إلى أي نتائج سياسية جديدة،والتي من المفترض، أو يجب أن تكون من أوائل ثماره، ويزيد عليها أنه يبدد الكرامة ويهرقها كإندلاق كوب مياه على اليابسة، وشبه الكثيرون جلساته ونتائجه بـ«خض المياه» لتبقى مياه ،وهو بالضرورة غير«خض الحليب» وترقب خلاصاته.في واحدة من المفارقات التي تعكس منطق الحوار الذي يراد الخوض به،بعد السيطرة المسبقة على نتائجه، إعتقال رجل دين في أوائل التسعينات من القرن الماضي، بغية الحوار معه،لتأسيس حزب إسلامي معتدل في مشيته السياسية، وترك الرجل في الزنزانة الإنفرادية لأسابيع، عله يراجع نفسه، ولم يفرج عنه إلا بعد، إعلانه أنه لايريد العمل في السياسة والأحزاب، أو نقل معتقل سياسي من الإنفرادية إلى المزدوجة بغية تحسين شروط الحوار معه في قضايا الديموقراطية والوطنية، هذه ليست سريالية، إنها من صلب وقائع الحوارات، في السردية الديموقراطية للطغمة العسكرية وأعيانها.

الحوار كأي ممارسة سياسية يتأسس على علاقات قوة، وهي ماكانت تفتقده، أو بالأحرى، نزعت من كل القوى السياسية الحزبية والنقابية في تلك المسيرة الطويلة لحكم الطغمة العسكرية.رغم ذلك إحتفظت تلك الجماعات لنفسها بنبرة أخلاقية عالية الصوت أحياناً،للتذكير من حين لآخر بالمشتركات الوطنية وسواها من الكلام الذي لا يأتي أكوله، والذي نسيه رجالات الطغمة وفقدوا التمييز بين طعومه، من نمط الصهيونية والإمبريالية والإستعمار،التي تحولت لفرط إبتذالها إلى مايشبه «مسقعة الباذنجان». علاقات القوة هي وحدها الكفيلة، بدفع المختلفين إلى الحوار، الذي يطرح كمخرج عقلاني لأي أزمة سياسية، عله يساهم بتخفيض تكاليف المواجهة ويدفع لإستثمارها في التنمية والبناء الديموقراطي، والحوار بالطبع هو المخرج الإصلاحي لها، وإيقاف لسيرورتها المؤسسة على المواجهة المفتوحة،والتي لا يمكن التكهن بنتائجها،وفق مقولة أن كل إصلاح هو ثورة مؤجلة.

القوة وعلاقات القوى الإجتماعية، ومايمكن تسميته ميزان القوى بين الجماعات المتصارعة، هو ما ينبغي أن يفضي إلى تعديلات سياسية–حقوقية تأخذ بالحسبان المواقع الجديدة للخصم السياسي وفاعلية وقوة حضوره. وهي إنتقال مشفوع بغلاف أيديولوجي لابد منه، إلى عالم المصالح المتناقضة، غير القابلة للإستمرار في شكلها الذي بات متخلفاً عن الوقائع الجديدة ومقتضياتها.من هنا الحوار سيفضي بلا ريب إلى تعديلات تأخذ بالحسبان ميزان القوى الجديد، في سعي لإيقاف سيرورة التغيير المنشود عند حد الإصلاح.

لكن تأكد عجز هذه الطغمة العسكرية تاريخياً، وهو تاريخ إستيلائها على السلطة العمومية في الثامن من آذار ١٩٦٣، عن الإيفاء بالغرض من دلالاتها، ولا التعبير عن الحالة المراد وصفها ولا تعبر عنها على الإطلاق، ليأتي السؤال عن الكيفيات التي تبرز ميزان القوى مع سلطة حربية وترغمها على الحوار، ولنا في التجارب السياسية للشعوب مثلاً عن العجز في إنتاج وإبراز وسيلة لذلك، بشفاعة أدوات من القرطاسية قوامها أوراق وأقلام وجرائد، تهدف إلى التحفيز الشعبي للدخول إلى الشوارع والساحات العامة،بغية إسماع الصوت، وسرد أسباب الخروج. وتزداد المهمة تعقيداً، مع سلطة حربية، أوكلت لها مهام إمبريالية صغرى ومتوسطة.من هنا يمكن فهم الأسباب العميقة لفشل الإنتفاضتين الفلسطينيتين، ومن هنا كذلك، يمكن تلمس المأزق في الإنتفاضة الشعبية الثورية السورية، الفكرة الشاعرية عن العين التي تقاوم مخرزاً، لا تصلح كمادة تفسيرية، لما سيأتي به الصراع ونتائجه.

قليلة هي السلطات التي حظيت على مر التاريخ، بتواتر فرص الإصلاح، مرات تقدم بها العامة أو ممثلوها الإفتراضيون أو الحقيقيون، بتوسل يكاد يصل إلى تقبيل يدها، ومرات تتقدم به النخبة التي تدور في فلك الإصلاح، هناك التجربة الروسية القيصرية والتجربة العثمانية، ويمكن إدراج التجربة السوفياتية في السياق نفسه–العجز عن الإصلاح– لكون للإصلاح ثمن وضحايا، والثمن والضحايا على تواضعهما لا يمكن أن تدفعهما سوى الطبقة الحاكمة والمالكة من بعض إمتيازاتها وغنائمها، ولأن العامة قد وصلت إلى الدرك الأسفل من المظلومية، لم يعد بعده سوى القبر.

هل الطبقة المسيطرة رقيقة وغير متجذرة، لدرجة عجزها في سوريا وخلال خمسون عاماً عن بناء مصالحها وفق شرعية قانونية عمومية، خارج قانون الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الإستثنائية... وسواهم من إطارات سياسية– حقوقية، وهل هذا الزمن الطويل لم يستوفي شروط تمكينها من بناء شرعيتها الطبقية–السياسية، أم هناك إستعصاء تاريخي يحول دون عبورها الآمن، لإنتاج شرعية ديموقراطية والإحتفاظ بالسلطة السياسية في آن، أم هي المشكلة البنيوية للفئة المهيمنة منها، «بورجوازية قوانين الطوارئ».

نعم،كل السلطات السياسية الماضية وربما القادمة، لم ولن تأتي للحوار ولن تسقط بوسائل سلمية، والذي سقط منها، خفي عنا منه حيزاً لا مرئياً، من الضرورة المعرفية، إسقاط الضوء المبهر عليه لرؤيته بوضوح، وإظهاره لكل الناس. هي فرصة زمنية، ليتساءل الكثيرون ببراءة، لماذا لا يسقط هذا؟ تساؤل الفلاح المثابر الصبور، لماذا لا تنتج هذه البقرة هنا كميات الحليب الذي تنتجها هناك،في هولندا على سبيل المثال، هل بسبب الموسيقى مثلاً، وهل أغاني علي الديك تبدد الحليب وتجفف ضرعه؟

ما الذي يجعل هذا لايسقط،بينما يسقط الآخرون، أو يدعون السقوط، بإفتعال زلات قدم على سبيل المثال، نقص التضحية لا يفسر ما يحصل. ولا يمكن التخفيف من قيمة العوامل الذاتية، وفي معظمها آثار باقية للإستراتيجيات الأمنية والحربية والسياسية المحكمة والعنيفة، على القوى المتفاعلة مع الواقعة. من المكابرة إظهار السيطرة على كل العقبات التي ترميها الطغمة كأكياس النفايات التاريخية،في وجه الإنتفاضة الشعبية، من مثل الطائفية، وآلاف السجناء الجنائيين المفرج عنهم خلسة أو بموجب سلسلة مراسيم العفو، والذين شجعوا على تنظيم عصابات الإجرام والتشليح وطلب الفديات،وآلاف المطلوبين الجنائيين الذي أمرت الأجهزة التنفيذية بكف البحث عنهم،كذلك السجناء الإسلاميين، الذي سهل أمر إختراقهم للعمل العسكري، والعمل المنهجي الدؤوب عند الأنظمة العربية على تفريغ الإنتفاضة الشعبية من قيمها الثورية والعوامل الدولية الإمبريالية، ويسبقهم الأساس المرئي بوضوح، البرنامج اليومي: إعلان الحرب على الإنتفاضة الشعبية الثورية، وتدمير مرتكزاتها، بإستخدام كل الممكنات الحربية التي كان يهدد بها العدو الوطني، ولم تستخدم إلا في هذه الحرب السياسية–الطبقية.

عزيز تبسي

حلب– كانون الأول ٢٠١٢.

ماذا يريد الطاغية

سوريا: خطاب حرب

بعد صمت دام لأشهر، تحدث الدكتاتور بشار الأسد في ٦ كانون الثاني، عقب تحرير مطار تفتناز العسكري في شمال غربي البلاد بيد المقاومة الشعبية المسلحة. سقوط عدد من المواقع العسكرية دفع بمؤيدين للنظام السوري إلى أن يأملوا أن يسمعوا خطابا يتضمن انفتاحا تجاه المعارضة سواء لجهة التفاوض معها أو من جهة أخرى إجراء بعض التسويات معها. لكنه خيب آمالهم.

في الواقع، أعلن الدكتاتور أن «سوريا لا تشهد ثورة»، وأنها تتعرض «لحرب خارجية»، حرب «بين الشعب والجماعات المسلحة والإجرامية». ودعا إلى وقف المساعدات العسكرية والتقنية التي تقدمها، على حد زعمه، دول خارجية إلى هذه «العصابات». وختم خطابه عبر تقديم ما أسماه «حلا سياسيا» فصّله على مقاسه، ورفضته أغلبية القوى المعارِضة. كما أعلن عن استمرار حربه الدموية ضد الشعب.

المبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، وصف خطابه «بأنه تكرار لمبادرات قديمة لم تنجح» ، وأضاف أنه «لا يرى أي دور لبشار الأسد خلال الفترة الانتقالية [بحسب خطة الإبراهيمي]». الحكومات الغربية اعتبرته «غير منطقي» و«غير واقعي». أما الحكومة الروسية فرأت أنه «يشكل أساسا يمكن أخذه بعين الاعتبار خلال المفاوضات». لقاء ممثلي الولايات المتحدة وروسيا مع الإبراهيمي في جنيف في ١١ كانون الثاني انتهى بتسجيل «تقدما كبيرا»، وأعلن الطرفان «أن لا حل في سوريا إلا الحل السياسي»، بعبارة أخرى اعتماد الحل المشهور «الانتقال المنظم» ضمن إجماع الدول العظمى.

سياسة التدمير

تشن الدكتاتورية منذ عامين سياسة حرب الأرض المحروقة في المناطق الثائرة. مدمرة حوالي مليون منزل، مسببة تهجير حوالي ٤ ملايين شخص، ولجوء ٨٠٠ ألف شخص إلى الدول المجاورة، مع قطع للتيار الكهربائي (الذي يستمر لـ ٢٣ ساعة يوميا منذ بداية هذه السنة) والذي يطاول الأحياء والمناطق الشعبية أساسا، وسجلت تراجعا حادا في خدمات القطاع الصحي، حيث دمر النظام أكثر من ٣٠٠ مستشفى في المناطق الثائرة، بالإضافة إلى نقص حاد في المياه، والطحين والخبز...

والنظام لا يزال يتمتع بقوة عسكرية كبيرة. أما التقدم العسكري للمقاومة الشعبية المسلحة فتسجل نجاحات كبيرة، لكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق النصر النهائي على الدكتاتورية. فالأخيرة تدمر بطريقة منهجية البنية التحتية القائمة في المناطق الثائرة بالإضافة إلى الروابط الاجتماعية، بهدف كسر الدعم الشعبي للمقاومة وبهدف دفع الشعب إلى وقف التظاهرات.

فقد توقف العمل في ٣٨٠٠ مصنع. أما في المنطقة الصناعية في حلب، يستمر العمل، بصعوبة، في ٢٠٠ مصنع من أصل ٨٦٠ مصنع. في دير الزور، في شرقي البلاد، توقف العمل في كل المصانع. وهذا الأمر يفسر، أن الطبقة العاملة، القوية لناحية عددها، هي غير مرئية كطبقة عاملة، لكن العمال يشاركون بصفة فردية في السيرورة الثورية التي تعم المنطقة.

الحركة الشعبية المستمرة

بربرية النظام، لم تتمكن، ولن تتمكن، من إخضاع الشعب الثائر. اكثر من أي وقت مضى، الشعب السوري يريد الانتهاء من هذا النظام ويرفض كل المفاوضات التي تسمح للدكتاتور وعصابته البقاء في موقعهم خلال الفترة الانتقالية.

نمو المقاومة الشعبية المسلحة لم يضعف ولم يطغى على الحراك الشعبي السلمي. بل على العكس، وعلى الرغم من الصعوبات الجمة، لا يزال الحراك الشعبي يشكل الركيزة الأساسية للثورة. فالمرصد السوري المستقل لإحصاء الاحتجاجات أكد: خروج ٢١١ تظاهرة في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢، و٢١٦ تظاهرة في ٢٨ منه، و٢٢٩ تظاهرة في ٤ كانون الثاني ٢٠١٣، و٢١٠ تظاهرة في ١١ منه و٢٠٥ تظاهرة في ١٨ من الشهر نفسه.

الثورة السورية ستنتصر وستسقط الدكتاتورية، في هذه الثورة الشعبية المستمرة!

غياث نعيسة

ترجمه عن الفرنسية: وليد ضو

المغرب
٢٠ فبراير ٢٠١٣ وجعلها موعدا حقيقيا للتغيير

إلى كل المناضلات والمناضلين بالمغرب، كل تنسيقيات حركة ٢٠ فبراير؛ كل عماله وجماهيره المفقرة؛ كل القوى الحية في البلاد؛ نتوجه بندائنا هذا إليكم /إليكن من تنسيقية الحركة بالرباط.

إن نضالات فقراء شعبنا تضرب لنا موعدا جديدا مع الحرية و العيش الكريم وتعيد الاعتبار لخيار النضال من أجل التغيير المنشود، وتمنح لنا أملا جديدا وتزرع فينا الثقة ذاتها المنبعثة مع انبعاث حركتنا الأبية ٢٠ فبراير.

سكان طنجة والعرائش وآسفي وفكيك وطاطا وايفني ومراكش وتازة والحسيمة وإيميضر وبومالن دادس والبيضاء وكل المناطق وعمال المناجم والبحارة والفلاحين الفقراء والمعطلين و الطلبة والتلاميذ... يضربون عرض الحائط مراوغات حكام الاستبداد ويفضحون الأوهام التي سعت الدولة لنشرها عبر تنصيب حكومة شأنها شأن سابقاتها وتحيين الدستور القديم. انهم ابناء الشعب يشرحون الدرس لأعداء الحرية و العدالة ويخبرونهم بكل جرأة: لم نتوهم. لم نتراجع. ولن نقبل التلاعب بمصيرنا ورهن مستقبل فلذات أكبادنا للعبث. وها هي الدولة ترد كعادتها بالقمع والاعتقال والاغتيال وحصار كل الحركات المناضلة. كل هذا يحدث في مغرب ٢٠١٢. مغرب العدالة و التنمية والدستور الجديد.

أيتها المناضلات، أيها المناضلون في كل مكان

لم يكن القمع المسلط على المغاربة اليوم، إلا جولة من جولات احتداد التناقضات بين الشعب والنظام، فبعدما لم تفلح الوصفات التي استعملها لإخلاء الشوارع من الغضب الشعبي، التجأ النظام إلى خيار القمع الهمجي لاستكمال مسلسل تحرير أسعار الخدمات وتدمير ما تبقى منها وتوفير الشروط السياسية لسن إجراءات أكثر تقشفا، وإخلاء الساحة أمامه لانتهاج سياساته المعادية للشعب. وليس اعتقال مناضلينا وتلفيق التهم لهم إلا في سياق ذلك. القمع إذن وسيلته المتبقية فقد استنفذ معظم إجراءاته وهو على وشك إحراق آخر أوراقه، ذاك ما تعبر عنه الإحتجاجات المتصاعدة التي يشهدها المغرب وتعرفها كل الفئات.

ومن المؤكد أن التخدير «الحكومي و الدستوري» الذي وظفته الدولة كصمام أمان قد استنفذ مفعوله، وهو الآن في طريقه نحو الانقلاب على من وظفوه. والجماهير لن تنخدع مرة أخرى بالحملات التضليلية فهي تلامس باستمرار واقع التردي الحاصل في كل القطاعات والمناحي، وتتجرع مستتبعات الزيادات في الأسعار، ولن تتردد بالتالي عن تلبية أي من دعوات الاحتجاج المنظمة والشاملة والمنسقة.

اعتقد الحكام بكل ما تفننوا في إنجازه من مراوغات أنهم سلموا من هزة شعبية ستردد ما رددته شعوب المنطقة العربية و المغاربية من صيحات مرعبة لأنظمتها العفنة الشائخة، وأنهم كلما وجهوا الآلة القمعية إلا وقد ألحقوا هزائم بالحركة. هذه تصورات مغلوطة أمام الهزات الشعبية الأخيرة التي تشهدها المناطق المذكورة وغيرها مما لا يعلم عنها شيء. مما يطرح علينا بالحاح راهنية وضرورة استجماع القوى واستنهاض الهمم من اجل توحيد وتنظيم النضالات البطولية للجماهير الشعبية. ولهذا نعتقد أنه آن الأوان للتفكير الجماعي حول سبل تجاوز هذا الوضع وبناء ميزان قوى جديد.

أيتها المناضلات، أيها المناضلون في كل مكان

إننا بمعرفة واقعنا وفق التحليل الدقيق والمتقن نستطيع بلورة إجابات فعلية ملموسة عن إشكالات حركتنا وسنعرف كيف نسد الفراغ وكيف نربط الحلقات ببعضها.

إن رفاقكم ورفيقاتكم بالرباط يعتقدون أن الظرفية مواتية لتكثيف النضال. كل المؤشرات تفيد أن الوضع سيزداد تأزما وكارثية بالنظر إلى ما يلوح في الأفق من بؤس وبطالة جماهيرية وهشاشة وحرمان... فكلما وقفنا أمام التجارب السابقة تعمق فينا الثبات والصمود ومواصلة المسار.

لا يفصلنا عن محطة ٢٠ فبراير ٢٠١٣، غيرأسابيع معدودة. فلنتعبأ جميعا لجعل الفترة الفاصلة أوراشا للتحضير و الحملات، ونعتقد أن ذلك لابد له من المرور بخطوات نجملها فيما يلي:

- بالنسبة للمناطق حيث لاتزال مجموعات، أو تنسيقيات، أو أنوية ٢٠ فبراير تشتغل: برمجة أيام دراسية تقف عند تقييم أداء عملها، وتنخرط في العمل التعبوي و الدعاوي المتجه نحو الجماهير الشعبية، بلغة «شعبية» تنسجم واهتمامات السكان ومطالبهم الملحة. والعمل على توظيف كل ما تراه مناسبا لذلك، بالإضافة إلى استحضار لوائح المناضلين الشباب ممن كانوا فاعلين في الحركة، وانقطعوا من حضور الإجتماعات أو المحطات النضالية مع تراجع تأثير الحركة، ومراسلتهم كل على حدة.
- بالنسبة للمناطق التي تراجعت فيها الحركة: ندعو كل المناضلين الشرفاء إلى بذل مجهود البناء من جديد والدعوة عبر المواقع الالكترونية والنداءات المباشرة إلى عقد لقاءات تسع الجميع وتحفظ روح التعددية و الديمقراطية. والإنخراط في الحملة التعبوية ليوم ٢٠ فبراير ٢٠١٣.

أيها الرفاق، إنها مجرد مقترحات نرى أنه من الواجب إغناء ندائنا بها، وتبقى للخصوصيات المحلية مسألة التفاعل معها. إننا لا نريد أن يفهم من ندائنا أننا نتعامل بمنطق المركز و المحيط كما حاولت أبواق الدولة تسويقه في أوقات سابقة. إنها بكل بساطة فكرة تبلورت في جموعاتنا العامة وانكببنا بكل ثقة في تفعيلها.

أيتها المناضلات، أيها المناضلون منستبو حركة 20 فبراير في كل مكان

مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة المنشود، لا يبنى بالأقوال. بل يقتضي عملا دؤوبا وتضحيات جساما ونكرانا للذات وهو بكل صدق ما تبدى للجميع من خلال ما أعرب عنه شباب المغرب ومناضلاته ومناضلوه إبان الصعود النضالي لحركتنا إلى اليوم. إنه رأسمالنا الحقيقي ومصدر عزمنا وثقتنا. فلنقطع مع كل سلبياتنا ولننطلق بثبات من جديد، الغد المشرق أمامنا نراه و نلمسه و نستشعره ولا يفصلنا عن ذلك سوى بضعة أسابيع.

فلنكمل الطريق، على درب شهدائنا ومعتقلينا.

حركة 20 فبراير – تنسيقية الرباط،

الرباط في: ٢٠١٣/١/١

وجهة نظر أممية

الثورة والإمبريالية في سوريا

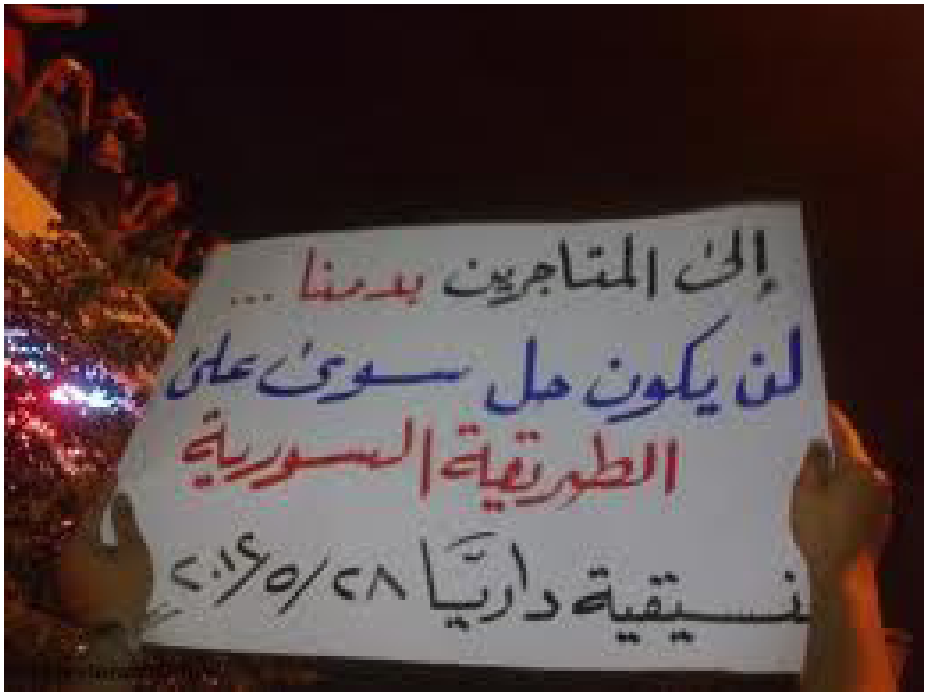

في مقالة حديثة في الغارديان بعنوان «الوجود العسكري الروسي في سوريا» (٢٣ كانون الأول ٢٠١٢) قوضت تحليل الكاتب سيموس ميلن من خلال مقالته «التدخل في سوريا» المنشورة في ١٩ كانون الأول ٢٠١٢، الذي يتكلم فيها عن تدخل الولايات المتحدة وفرنسا وذلك دعما للائتلاف الوطني السوري. كما أنه يقول: «إن السبيل الوحيد للخروج من الصراع القائم هو تسوية من خلال التفاوض، بدعم من الدول الإقليمية والدولية»، هذا الأمر من شأنه السماح للأسد البقاء في منصبه. هذا الكاتب لا يقول ذلك لوحده من ضمن اليسار في بريطانيا عبر اعتماده لمقاربة بائسة كهذه. ليندساي جرمان، القيادية ضمن تحالف أوقفوا الحرب، أصدرت بيانا تقول فيه: «كل من يهتم بأمر حقوق الإنسان في المنطقة يجب أن يضع هدفا أساسيا لوقف الإمبريالية الغربية في ما تقوم به حاليا»، لكنها تصمت حيال موضوع ضرورة رحيل الأسد.

ليس مفاجئا أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالإشراف على إقامة نظام يضمن مصالحها عقب إقامة النظام الجديد. ولكن الأمر هو كذلك حالة روسيا وإيران اللذين يدعمان بشار الأسد. وبدأت الثورة منذ سنتين سلمية وشعبية ضد النظام الديكتاتوري القمعي لبشار الأسد، وتحولت إلى نزاع أهلي، وأجبرت المعارضة على حمل السلاح للدفاع عن نفسها.

ينبغي على الاشتراكيين دعم الحركة من أجل الديمقراطية ضد بشار الأسد، بالإضافة إلى المطالبة بوقف التدخل الأجنبي، وليس فقط تدخل الدول الغربية، كذلك المطالبة برحيل الأسد، وذلك للسماح للشعب السوري بأن يحدد مستقبله بحرية واستقلالية.

ومع اقتراب الذكرى الثانية لبدء الثورة ضد نظام بشار الأسد في سوريا، تتكاثر التحذيرات من تدخل أجنبي غربي لدعم المعارضة. في وقت لم يتمكن الطرفان من تحقيق نصر ضد الآخر، واحتمال استمرار هذا الأمر قد يؤدي إلى انزلاق البلاد إلى حرب أهلية.

والحركة الثورية التي بدأت بمظاهرات سلمية تطالب بالديمقراطية بمواجهة ديكتاتورية الأسد، تصاعدت الأمور لاحقا إلى نزاع مسلح في وقت رفض النظام تقديم التنازلات وزاد من قمعه للحراك الشعبي. كل شيء بدأ في ٦ آذار ٢٠١١ عندما اعتقل النظام مجموعة من الأولاد كتبت على جدران مدينة درعا «الشعب يريد إسقاط النظام»، بعد وقت قصير انتشرت المظاهرات في كل أنحاء سوريا، تطالب بإطلاق المعتقلين السياسيين، وإلغاء قانون الطوارئ، والمزيد من الحريات ووقف الفساد الحكومي المستشري. فقمعها الجيش السوري مسببا قتل المتظاهرين العزل.

الهجوم العسكري الذي تشنه قوات النظام السوري ضد المتظاهرين والمدن التي تدعم المعارضة خلف أكثر من خمسين ألف قتيل وأكثر من خمسمئة ألف لاجئ. وتتحدث تقارير منظمات حقوق الإنسان عن انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب يرتكبها الطرفان. ولكن بسبب تجهيزه وتنظيمه الأكثر قوة وبفعل تاريخه القمعي الطويل فإن الغالبية العظمى من الجرائم ارتكبها جيش النظام وقواته الأمنية والميليشيات القريبة منه. فمنذ العام ١٩٧٠ حين وصل حافظ الأسد إلى الحكم عقب انقلاب عسكري يعتبر القمع والتعذيب سمة من سمات النظام. وأكثر الحوادث شهرة حصل عام ١٩٨٢، عندما قتل الجيش السوري عشرات الآلاف من المواطنين في مدينة حماه بهدف قمع انتفاضة «الإسلاميين».

الثورة من أجل الديمقراطية هي جزء من الحركة التي عمت الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا التي عقبت إحراق محمد البو عزيزي في تونس بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٠. كذلك كان الأمر في سوريا، حيث أن المطالب الرئيسية هي الديمقراطية ومحاربة الفساد وضد الفقر الذي تسببت به الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية. والحراك ضد نظام الأسد أجبر على الاعتماد على الخيار العسكري. ولكن ينبغي دعم هذه الحركة من أجل الديمقراطية، ونقدها في الوقت عينه، خاصة نقد برنامج الائتلاف الوطني السوري والجيش السوري الحر وبقية القوى المعارضة، من ضمنها من يتهم بارتكاب انتهاكات كما أشارت هيومن رايتس ووتش.

احتجاجات جماهيرية

القمع العنيف الذي شنته قوات الأسد ضد المظاهرات الجماهيرية الشعبية خلال الفترة الأولى من الثورة أجبر الناشطين المعارضين على حمل

السلاح للدفاع عن أنفسهم. وتخضع مساحات واسعة من البلاد لسيطرة المعارضة ويعجز الجيش السوري عن إخراجهم من عدة مدن مثل حلب حيث تدور معارك بين الطرفين منذ أقل من عام بقليل. كما أن مدينة دوما الواقعة في شمال دمشق والتي يسكنها أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة جرى إخراج قوات النظام منها ونظمت فيها انتخابات ديمقراطية لاختيار مجلس محلي فيها. والطريقة الوحيدة التي يمكن للوحدات المسلحة من المعارضة المحافظة على هذا الوضع هو من خلال وجود دعم واسع من السكان لهم بحيث يوفرون لهم المأوى والطعام.

وقوات النظام غير قادرة على إلحاق هزيمة عسكرية بالمعارضة على الرغم من تجهيزها بسلاح متفوق من ضمنها الدبابات والمدافع والطائرات والطوافات الحربية. أما المجموعات المعارضة المسلحة فيقتصر تسلحها على رشاشات خفيفة وقذائف صاروخية حصلت عليها بفضل الهجمات التي تشنها ضد الجيش. ولم تؤكد وقائع المعارك أن الدول الغربية ودول الخليج قد زودت المعارضة بأسلحة متطورة.

تطور الأحداث في سوريا يسبب مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الدول الإمبريالية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الذين يسيطرون على عدة مصالح في المنطقة. فالأسد الأب والابن، مثل مبارك وبن علي، كانا من حلفاء الإمبريالية خلال العقود الأخيرة. وفي وقت تحتل إسرائيل مرتفعات الجولان منذ عام ١٩٦٧، ولجأ إلى سوريا الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، فلم يقم النظام السوري بأية خطوة بهدف كسر الستاتيكو في الشرق الأوسط. والمعارضة الواسعة لهذا النظام تعني أن الإمبريالية لم تعد قادرة على فعل شيء لهذا النظام.

على الرغم من مطالبات المجلس الوطني السوري لتدخل عسكري غربي، وهو عمل محفوف بالمخاطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. هذه الدول تهدد بالتدخل بكل تأكيد في حال استعمل الأسد الأسلحة الكيميائية. ولكن النظام السوري مسلح بأسلحة حديثة زودته بها روسيا، ومن غير الممكن فرض منطقة حظر جوي كما حصل في ليبيا. والتدخل العسكري سيؤدي إلى حصول أحداث من غير الممكن السيطرة عليها في الشرق الأوسط بحيث يتمتع النظام السوري بدعم من النظام الروسي والإيراني والعراقي. علاوة على ذلك، لا تبدو روسيا مستعدة للتخلي عن بشار الأسد لأنها أقامت القاعدة العسكرية الوحيدة في العالم خارج الاتحاد السوفياتي السابق في مرفأ طرطوس.

التدخل الإمبريالي

قوى المعارضة لا يمكن الاعتماد عليها أو اعتبارها حليفة قوية بالنسبة إلى الإمبريالية. فالمجلس الوطني السوري هو مجموعة من معارضي النظام في المنفى وتسيطر عليه الأحزاب السياسية خاصة حركة الإخوان المسلمين والليبراليين، الذين يقيمون صلات مع الإمبريالية الغربية وعملائها في الخليج. والمجلس الوطني السوري كان قد دعا مرارا إلى التدخل العسكري الأجنبي في سوريا. وهذا المطلب ليس مطلبا شعبيا بسبب تذكر السوريين لنتائج الاجتياح الإمبريالي للعراق، وقد استقبلت البلاد إثر ذلك مليون ونصف مليون لاجئ عراقي. والتدخل العسكري الأجنبي قد يوقف حركة الانشقاق عن الجيش السوري وقد يمنح الرئيس السوري فرصة للدعوة إلى الوحدة الوطنية بهدف الدفاع عن الوطن وأن يدعي أن المعارضة هي مؤامرة خارجية. هذه الانشقاقات هي بداية لعامل بارز في هذه الثورة. فقد انشق العشرات من الجنرالات وانضموا إلى صفوف المعارضة، من ضمنهم قائد الشرطة العسكرية الذي انشق خلال كانون الأول.

ثمة العديد من المجموعات التي تناضل ضد النظام من ضمنها هيئة التنسيق الوطنية من أجل التغيير الديمقراطي (مجموعة تضم قوميين، يساريين وأكراد)، وائتلاف وطن الذي [كان] يضم ١٧ فصيلا يساريا من ضمنهم اليسار الثوري السوري. وعلى المستوى المحلي فإن المنظم الرئيسي للمظاهرات والعصيان المدني والإضرابات هي لجان التنسيق المحلية، وهي شبكة قاعدية من الناشطين الذين يساعدون على تنظيم وتوثيق المظاهرات، بالإضافة إلى دور الهيئة العامة للثورة السورية، واتحاد التنسيقيات الشيوعية واللجان الشبابية المحلية. يتميز اليسار في سوريا بتاريخ عريق من التنظيم في سوريا، ومنها اليسار الثوري حاليا في سوريا. هذه هي القوى الثورية الحقيقية التي كانت الهدف الرئيسي للنظام منذ بدء الثورة.

الجيش السوري الحر هو عنوان يقف وراءه العديد من المجموعات المسلحة المستقلة ويحاول حشد الجماعات المسلحة تحت قيادة موحدة. على الرغم من أن تنظيم هذه المجموعات العسكرية يتم على خلفية «دينية»، ولكن ليس كلها كذلك، ويعود ذلك إلى الأصول الاجتماعية للمقاتلين الذين يعتبرون الممارسات الدينية هي من الأمور الشائعة، وليس مثل المجموعات التي تتبنى توجهات دينية سلفية سياسية. كما يتم تجاهل أن المعارضة ومن ضمنها المسلحة تضم في صفوفها أيضا مسيحيين وعلويين. ولكن منذ فرض خيار الحرب الأهلية والنظام يسعى لفرض الطائفية والمذهبية لخلق الانقسامات ونشر الخوف بهدف نيل الدعم.

الانتصار أمر ممكن

باقتراب الثورة من الذكرى الثانية لانطلاقها، فإن التضحيات والمثابرة والمعارضة الواسعة الانتشار كل ذلك وضعت بشار الأسد في موقف ضعيف. وهو غير قادر على إلحاق الهزيمة بالمعارضة، وتستمر حركة الانشقاقات في حين تبدو سيطرته على المدن والريف واهية. الانتصار على الأسد أمر ممكن، لكن على المعارضة أن تستمر باعتبارها حركة جماهيرية وديمقراطية إلى جانب الوحدات المسلحة التي تقوم بمهمات دفاعية، لأنه من الصعب عليها الفوز على جيش يتألف من ثلاثمئة ألف جندي. وكسب عناصر من الجيش هو عامل أساسي لهزيمة النظام. ويجب أن يواصل إقناع المنشقين للانضمام إلى الثورة، والمعارضة يجب أن تكون تعددية وترحب بكل معارض للنظام الديكتاتوري، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الديني. ينبغي تنظيم المناطق المحررة على أسس ديمقراطية كما حصل في دوما. ولهزم الأسد تماما كما حصل مع مبارك وبن علي، على المعارضة أن تدعو كل سوري لمعارضة الديكتاتورية بهدف النضال من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد والفقر الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية.

على اليسار خارج سوريا إبداء تضامنه مع الثورة وأن يعارض كل تدخل عسكري. وهذا بالطبع لا يمنعنا من أن نكون حاسمين حيال دعوات أجزاء من المعارضة للتدخل الغربي أو حين ترتكب انتهاكات. ولكن أي شخص يهتم بحقوق الإنسان يجب أن يرحب بانتصار المعارضة وسقوط بشار الأسد. يجب معارضة كل تدخل، ليس فقط تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إنما أيضا تدخل روسيا وإيران ودول الخليج وهي دول معروفة بعدم احترامها لحقوق الإنسان. إنها الطريقة الوحيدة لضمان أن الشعب السوري سيقرر بمفرده وبشكل مستقل مصيره. إسقاط النظام من خلال الحركة الديمقراطية سيؤدي إلى إحداث تغيير أعمق في الدولة والمجتمع في سوريا أكثر مما حصل في تونس ومصر، وسيؤدي إلى هزيمة الجيش والنخبة الفاسدة. وسيعيد الثقة إلى الحركة الديمقراطية في تونس ومصر وفي بقية الدول العربية التي تخوض نضالها من أجل تغيير جذري. انتصار ثورة الشعب السوري سيؤدي إلى فتح جبهة شعبية جديدة للنضال ضد القوى الإمبريالية في الشرق الأوسط.

المصدر: socialist resistance

«الثورة الدائمة».. والربيع العربي

مستنداً إلى خبرة الثورة الروسية في ١٩٠٥، طوّر الثوري الروسي ليون تروتسكي نظرية الثورة الدائمة التي وُضعت قيد التنفيذ العملي في موجة ١٩١٧ الثورية. وحتى بعد قرن من ذلك الحين، لا تزال هذه النظرية ترشدنا لفهم حدود الحاضر وفرص مستقبل الربيع العربي، بدءاً من التطور المركب واللامتكافئ للرأسمالية، مروراً بالدور المركزي للطبقة العاملة، إلى إمكانيات التغيير العالمي.

أوضح كارل ماركس كيف يمكن هزيمة الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية، وكتب عن ضرورة تحقيق مستوى معين من التطور الاقتصادي، وعن نهوض أغلبية الطبقة العاملة القادرة على الإطاحة بالنظام القديم والتي بامتلاكها التطور الاقتصادي والاجتماعي يمكنها بناء مجتمع اشتراكي دائم. في حين اعتقد الكثير من الاشتراكيين في ذلك الحين أن على كل بلد أن يمر عبر مراحل محددة من التطور الاقتصادي والسياسي قبل أن تتمكن الطبقة العاملة فيه من قيادة ثورة اشتراكية. لكن ذلك التصور أدى إلى استنتاج ميكانيكي بأن فقط البلدان المتقدمة، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، هي التي ستشهد ثورات اشتراكية مبنية على مستوى تطور الصناعي والاجتماعي لديها.

وبناءاً عليه، بالنسبة لكثير من أولئك الاشتراكيين، لم تكن روسيا – ذات النظام القيصري الاستبدادي، والفلاحين الذين شكلوا أغلبية السكان، والطبقة العاملة التي كانت تعد بملايين قليلة – مرشحة بقدر كبير لتشهد ثورة بقيادة الطبقة العاملة. وحتى لينين والبلاشفة اعتقدوا ذلك أيضاً؛ فبينما لا يمكن للطبقة العاملة أن تثق بالبرجوازية وسيكون عليها بالضرورة أن تلعب الدور القيادي في الحركة الثورية، إلا أنها لن تشكل حكومة عمالية بل عليها في المقابل تنفيذ حزمة من الإصلاحات الديمقراطية التي ستمهد الطريق للنضال من أجل الاشتراكية في المستقبل. لكن بناءاً على الثورة الروسية الأولى في ١٩٠٥، وضع ليون تروتسكي نظرية «الثورة الدائمة» قبل نحو ١٢ عاماً من الثورة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة التي تعد روسيا البلد الأول (والوحيد) الذي يشهدها.

التطور المركب اللامتكافئ

وضعت نظرية الثورة الدائمة في اعتبارها التطور العالمي للرأسمالية، وفي مقابل المفهوم الميكانيكي التدرجي للثورة الاشتراكية الذي كان سائداً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الإصلاحي، شدد تروتسكي على ضرورة فهم النظام العالمي للرأسمالية من حيث تطوره المركب واللامتكافئ.

تتطور الرأسمالية بشكل مركب، بحيث تسير الاقتصادات الرأسمالية في البلدان المختلفة بمعدلات مختلفة في التطور. فالطبيعة التنافسية للرأسمالية وعملية التراكم، التي هي بمثابة المحرك الفعلي للنظام، تعني أن الاختلاف في معدل التطور بين الاقتصادات القومية – وداخلها – تصبح كبيرة. وفي نفس الوقت، تجمع الرأسمالية اقتصادات كافة البلدان في نظام عالمي مركب واحد.

ويمكننا أن نلاحظ هذا التطور المركب سواء في روسيا ١٩٠٥ أو حتى في مصر ٢٠١٢؛ حيث يتوازى الإنتاج الزراعي شبه البدائي بجانب الصناعات الأكثر حداثة – مثل مصنع بوتيلوف للتعدين في روسيا وقت الثورة، أو مصنع غزل المحلة في مصر.

وكما كتب تروتسكي، فإن التطور المركب واللامتكافئ «يسمح، أو بالأحرى يجبر على.. القفز على سلسلة كاملة من المراحل الوسيطة».

الديمقراطية والطبقة العاملة

أما الاستنتاجات السياسية التي توصل إليها تروتسكي من ذلك، فهي أن الهياكل الاجتماعية والسياسية للبلدان المتأخرة تتأثر أيضاً بدخول هذه البلدان متأخراً لمسرح الرأسمالية العالمية. فلأن البرجوازية الروسية أوجدت طبقة عاملة متطورة رغم صغر حجمها، وتشابكت مع النظام الإمبريالي العالمي، فلم يكن بمقدورها أن تضطلع بالدور الثوري الذي قامت به البرجوازية الفرنسية في ١٧٨٩ في الإطاحة بالإقطاع وتحقيق الاستقلال الوطني وتأسيس ديمقراطية برجوازية. والدور المحافظ للبرجوازية لا ينبثق فقط من مصالحها في النظام القائم، بل أيضاً من خوفها من أن تتجاوز الطبقة العاملة المتمردة حدود الإصلاحات الديمقراطية وأن تطرح سلطة بديلة في المقابل.

أكد تروتسكي على أن الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي بإمكانها الاضطلاع بالدور القيادي في الثورة هي الطبقة العاملة. فالوضع الاستراتيجي لها في الاقتصاد وحقيقة أن نضالها من أجل تحسين ظروف المعيشة مرتبط بالضرورة بالديمقراطية، كان يعني أنه حتى وإن كانت تمثل نسبة صغيرة من السكان فيظل بإمكانها أن تقوم بدور قيادي وتقدمي، وبالتالي جذب جماهير الفلاحين والفئات المضطهدة من المجتمع.

وفي الربيع العربي، استعرضت الطبقة العاملة نفسها كقوة حاسمة في عدد من الزوايا. ففي تونس، كان دور اتحاد الشغل حاسماً في إسقاط زين العابدين بن علي. وفي مصر، زلزل اعتصام التحرير عرش مبارك لكن في النهاية سددت الإضرابات الجماهيرية للعمال في قطاعات الغزل والنسيج والموانئ وغيرها الضربة القاضية لمبارك وأسقطته. وفي المقابل، في بلدان مثل سوريا، يعد

الافتقار إلى تدخل الطبقة العاملة كقوة منظمة عائقاً في طريق تطور الثورة.

أبرز الربيع العربي أيضاً عجز البرجوازية عن تحقيق مطالب «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية»، وكذلك عجزها عن تحدي الإمبريالية. فبينما أتى محمد مرسي من جماعة الإخوان..

المسلمين إلى السلطة بديلاً عن مبارك، عمل على ترسيخ قبضة الجيش على الاقتصاد، وأكد على الولاء للولايات المتحدة وإسرائيل. وبالرغم من ترويج جماعة الإخوان لأنهم سيسيرون بالملايين لكسر الحصار على غزة، إلا أنه حينما هطلت الصواريخ الإسرائيلية كالأمطار على القطاع، لم يكن هناك رد فعل يُذكر من جانب الجماعة. وفي المقابل، من توجه بالتضامن مع الفلسطينيين رغم الحصار والقصف كانوا هم الاشتراكيين وغيرهم النشطاء.

وكما كتب الاشتراكي الثوري المصري حسام الحملاوي، بعد إسقاط مبارك بفترة قصيرة: «علينا أن نأخذ التحرير إلى المصانع. وبينما تستمر الثورة، حتمياً سيحدث استقطاب طبقي. علينا أن نكون متيقظين؛ فنحن نمتلك مفاتيح تحرير المنطقة بأكملها وليس فقط مصر. علينا أن ننطلق إلى الأمام في ثورة دائمة ستضع جماهير هذا البلد في السلطة بديمقراطية من أسفل». إن الاحتجاجات الراهنة ضد الإخوان المسلمين وتأسيس اتحاد للنقابات المستقلة تظهر بجلاء إمكانية المرحلة الثانية من الثورة المصرية التي لها بالتأكيد تبعات إقليمية وعالمية واسعة.

من الثورة الديمقراطية إلى الثورة الاجتماعية

وبينما تعجز البرجوازية عن حل القضايا الزراعية والديمقراطية والوطنية، أكد ليون تروتسكي على أن حل هذه القضايا مستحيل من دون تحدي حدود الملكية الخاصة البرجوازية، ومن دون تحدي الرأسمالية نفسها.

تقدم لنا الثورة الروسية في ١٩١٧ مثالاً واضحاً على ذلك؛ فما بدأ في فبراير من ذلك العام من المطالبة بالحقوق الديمقراطية و«الخبز – الأرض – السلام» تحول إلى ثورة عمالية اشتراكية على خلفية عجز الحكومة الرأسمالية، التي حلت محل القيصر، عن إيقاف الحرب أو وضع حد للملكية الإقطاعية للأرض، أو حتى إطعام الشعب. اكتشف العمال والفلاحون الروس أنه ليس بإمكانهم الاعتماد على الحكام الجدد في تأمين «الخبز والأرض والسلام»، وفي المقابل احتشدوا على شعار «كل السلطة للسوفيتات» وانتزعوا السلطة بأنفسهم.

ومن هذا المفهوم ترتسم أمامنا النقطة الأخيرة لنظرية تروتسكي في الثورة الدائمة، وهي أن «إنهاء الثورة الاشتراكية ضمن الحدود الوطنية أمر غير معقول.. وهكذا تصبح الثورة الاشتراكية ثورة دائمة بالمعنى الجديد والواسع لهذه الكلمة، ولا تصل إلى كمالها إلا عندما ينتصر المجتمع الجديد نهائياً على كوكبنا بأجمعه».

وفي حين لا تزال الثورات في مصر وتونس بعيدة عن كونها ثورات اشتراكية، من الواضح أنها قد أدت إلى تغيرات حادة في بلدان أخرى، حيث فجرت حركات احتجاجية ضخمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وألهمت نشطاء «احتلوا وول ستريت»، وعمال القطاع العام في ويسكونسن بالولايات المتحدة، وطلاب كيبيك بكندا، وغيرهم. وبالرغم من أننا اليوم بعيدين عن الاشتراكية العالمية التي أثبتت الثورة الروسية ١٩١٧ أنها ممكنة، إلا أنه من الواضح أن الربيع العربي قد منح حياة جديدة لمختلف النضالات حول العالم. وتقدم لنا نظرية الثورة الدائمة طريقة لفهم الثورة عبر العالم، كما تشير لنا أن حيوية الطبقة العاملة وتنظيم حركتها يعد أمراً ضرورياً من أجل عالم أفضل. في هذا المسار، تعتبر النظرية البلدان الأقل تقدماً مركزاً للنضال من أجل عالم أفضل ممكن، وليس على هامش هذا النضال كما كان يُعتقد سابقاً.

بيتر هوجارث في ٣ يناير ٢٠١٣
بموقع منظمة الاشتراكيين الأمميين الكندية

الأمم المتحدة عاجزة عن إطعام مليون سوري

البرنامج الأممي يوزع حصصا غذائية على أكثر من مليون شخص، بينما يبلغ عدد المستحقين لهذه الحصص مليونين ونصف.

ميدل ايست أونلاين

جنيف – قالت الامم المتحدة الثلاثاء ان زهاء مليون سوري يعانون الجوع بسبب صعوبة توصيل الامدادات الى مناطق الصراع وبلوغ وكالات الاغاثة القليلة التي وافقت الحكومة على عملها الحد الاقصى لما تستطيع تقديمه.

وقالت اليزابيث بايرز المتحدثة باسم برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة ان البرنامج يوزع حصصا غذائية على نحو ١,٥ مليون شخص في سوريا كل شهر بينما يبلغ عدد من تعتبرهم المنظمة الدولية بحاجة الى هذه الحصص ٢,٥ مليون شخص.

وتشير مصادر إلى وجود نقص في امدادات الخبز والوقود على وجه الخصوص، لكن البرنامج قال انه حصل على «اذن خاص» من الحكومة لاستيراد وقود من لبنان لاستخدامه في الشاحنات التي تتولى توزيع المساعدات في سوريا.

ولا يستطيع برنامج الاغذية العالمي زيادة المساعدات التي يقدمها لصعوبة الوصول الى بعض المناطق غير الامنة. ولا يسمح بتوزيع المساعدات في سوريا إلا لعدد محدود من وكالات الاغاثة بعضها يفتقر الى العاملين او الوقود أو مواد أخرى.

وقالت بايرز في افادة صحفية في جنيف «شريكنا الرئيسي الهلال الاحمر(العربي السوري) مثقل بالمهام ولم تعد لديه قدرة على المزيد من التوسع».

وقتل أكثر من ٦٠ الف شخص في الصراع السوري المستمر منذ ٢١ شهرا بين قوات الرئيس بشار الاسد ومقاتلي المعارضة التي تحاول الإطاحة به.

وقالت بايرز ان تدهور الأوضاع الامنية اضطر برنامج الاغذية العالمي الى سحب موظفيه من حمص وحلب وطرطوس والقامشلي.

واضافت أن صفوف الخبز الطويلة باتت من الأمور العادية في كثير من أنحاء سوريا وهناك نقص في دقيق القمح في معظم أنحاء البلاد بسبب الأضرار التي لحقت بالمطاحن ومعظمها في منطقة حلب.

وتابعت ان انعدام الامن يؤخر وصول شحنات الغذاء وان السفن تضطر الان الى استخدام ميناء بيروت اللبناني بدلا من ميناء طرطوس السوري.

وأعلنت الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٢، مناشدة لتوفير ١,٥ مليار دولار للمساعدة على انقاذ ملايين السوريين الذين يعانون مما وصفته المنظمة الدولية بالتدهور الحاد في الوضع الانساني.

ويحتاج أربعة ملايين شخص في سوريا الى مساعدات انسانية عاجلة من بينهم مليونان من النازحين داخليا بسبب القتال.

وتفيد إحصاءات الامم المتحدة بأن عدد اللاجئين السوريين المسجلين قفز في الشهر الأخير من ٥٠٠ ألف الى ما يقرب من ٦٠٠ ألف.

واقع العمال السوريين عام ٢٠١٢:

خطف وضرب وسلب والجناة «مجهولون»

تواصلت خلال عام ٢٠١٢ حالات الاعتداء على العمال السوريين في أنحاء مختلفة من لبنان، من البقاع إلى الجبل ومن الشمال إلى الجنوب مرورا بالعاصمة وضواحيها، حيث أفادت المعلومات الواردة من مصادر حقوقية وأمنية وإعلامية مختلفة عن خطف عشرات العمال وتعرض آخرين للضرب وإطلاق النار والتهديد والسرقة.

فالمعلوم انه مع بداية الثورة السورية التي انطلقت شرارتها في ١٥ آذار عام ٢٠١١، سجل عدد من حالات الخطف لعمال سوريين في لبنان يعتقد أنهم من المعارضين للنظام السوري، وتواصلت الاعتداءات مع ازدياد أعداد النازحين من سوريا إلى لبنان، إلا أنها سرعان ما اتخذت منحاً عنصرياً تصاعدياً منذ الإعلان عن خطف ١١ لبنانياً في سوريا في أيار عام ٢٠١٢. وفي هذا الإطار، أشارت تقارير إعلامية إلى أنه نتيجة لموجة العنف والتنكيل التي طاولت عدداً كبيراً من العمال السوريين، فر آلاف منهم من لبنان، وقسم لا بأس به منهم لم يستوفوا كامل أجورهم.

ويفيد في هذا المجال، لفت نظر السلطات اللبنانية أولاً، والمنظمات الحقوقية ثانياً، إلى أن حالات الاعتداء على العمال الأجانب بشكل عام في لبنان والسوريين بشكل خاص، ليست حالات فردية ومعزولة بل تأتي ضمن سياق عام من التحريض العنصري ضد هذه الفئة بالتحديد. وقد رصد «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين» ٢٩ حالة عنف موثقة ضد عمال سوريين، في موجة تذكّر بما حصل في الفترة التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، التي شهدت حالات اعتداء مشابهة ضد هذه الفئة، وكان تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في العام نفسه، أشار إلى مقتل ما يقارب الـ ٢٠ عاملا بإطلاق الرصاص عليهم أو ضربهم أو طعنهم. كما رصد التقرير آنذاك نحو ٣١ عملية إضرام نيران بشكل متعمد وإتلاف ممتلكات ومساكن العمال المؤقتة. هذا، وبحسب جريدة الأخبار فإنه خلال الفترة الممتدّة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ أحصي نحو ٧٠٠ مفقود سوري في لبنان. أما القاسم المشترك بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٢، هو بقاء المعتدين في معظم الحالات مجهولي الهوية، مما حال دون سوقهم من قبل السلطات اللبنانية إلى العدالة فضلاً عن تقصير الحكومة في اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية هذه العمالة.

ويمكن تصنيف العنف الممارس ضد العمال السوريين إلى ٣ أنواع: خطف، عنف جسدي، وسلب. وسجل في هذا الإطار ١٤ حالة ضرب وتعذيب، و١١ حالة سلب، و٤ حالات خطف. وفي التفاصيل:

في كانون الثاني ٢٠١٢ تعرض ٤ عمال بناء في منطقة الزرارية في جنوب لبنان للخطف على أيدي عناصر يستقلون سيارات جيب ذات زجاج

عازل. ورجحت مصادر صحافية أن تكون السيارات تابعة للسفارة السورية في لبنان إلا أنه لم تصدر تقارير أمنية تؤكد أو تنفي هذا الموضوع. والى اليوم لم يعد العمال الـ٤ إلى موقع عملهم.

وفي شباط عام ٢٠١٢، تعرض ٣ عمال سوريين في منطقة الشويفات إلى السلب وإطلاق النار ولجأ المسلحون إلى تقييد العمال لشل حركتهم وإطلاق النار في اتجاههم ما أدى إلى إصابة أحدهم برصاصة في رجله.

وفي حادثة مماثلة في شهر آذار من العام نفسه، تعرض عمال سوريون يعملون في ورشة بناء للسلب والاعتداء بالضرب في عاليه ما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح بليغة.

وفي شهر نيسان ٢٠١٢، تعرض ٥ عمال سوريين في منطقة كفر ملكي في إقليم التفاح إلى اعتداء بالعصي والآلات الحادة من قبل ١٢ شاباً ما أدى إلى إصابتهم بجروح خطيرة. وكان تقرير إعلامي تحدث عن أن العمال في البلدة تعرضوا إلى مضايقات واستفزازات واعتداءات متكررة.

وفي شهر أيار من العام نفسه، وعلى أثر اختطاف ١١ لبنانياً كانوا في رحلة بحافلة لمزارات دينية في سوريا، تم الاعتداء على عدد من العمال السوريين في لبنان، حيث عثر على العامل السوري ضرار المحمد (مواليد ١٩٨٤) مصاباً بطلق ناري برقبته قرب مطار بيروت. وقد انتشر في وقت لاحق مقطع فيديو على موقع «يوتيوب» يظهر أحد العمال السوريين مكبلاً على كرسي حيث كان يقوم أحد الأشخاص بتعذيبه وإهانته. أما في إقليم الخروب، فسُجل إقدام مسلحين على الاعتداء على عدد غير محدد من العمال السوريين في أماكن سكنهم.

وفي شهر حزيران ٢٠١٢، أفادت «هيومان رايتس ووتش» أنها قابلت مواطنيْن سوريين تعرضا للضرب على أيدي مجهولين في بيروت، وأوضحا أنهما لم يتقدما للشرطة بشكاوى لأنهما «لا يثقان بالشرطة اللبنانية».

أما في شهر آب، وبعد أن بُثت تقارير إعلامية تفيد بمقتل بعض اللبنانيين المخطوفين في سوريا في قصف جوي، بدأت موجة جديدة من الاعتداءات على العمال السوريين، وعلى ممتلكات العديد منهم في مناطق مختلفة من بيروت ومحيطها، وتم اختطاف ٣٣ عاملاً سورياً ورجل تركي على أيدي مجموعة من آل المقداد في ١٥ آب على أثر فقد أحد أبنائهم المدعو حسن المقداد في سوريا. وفي برج البراجنة، اعتدت مجموعة من آل زعيتر على عمال سوريين، كما اعتدى مجهولون على عامل سوري ووالدته بالضرب والسلب على اوتوستراد هادي نصر الله في الضاحية الجنوبية. وفي الرويسات تم الاعتداء بالضرب وسلب عامل آخر. وفي حي السلم اعتدى شبان على ٥ عمال وهددوهم إذا ما عادوا إلى المنطقة. وفي حولا الجنوبية، اعتدى عدد من المسلحين على عدد غير محدد من العمال سوريين، ما أسفر عن وقوع جرحى. أما في منطقة النبعة فقد تعرض عدد من العمال السوريين للضرب والاعتداء. وسجل تشكيل تجمعات شبابية في بعض الأحياء لـ»اصطياد» الشبان السوريين والتعرض لهم بالضرب. كما تعرض عدد من المحال التي تعود لسوريين لتحطيم الزجاج في المنطقة نفسها.

في تشرين الأول ٢٠١٢، وتحديداً في السابع منه، قام عناصر من الجيش اللبناني ومخابراته باعتداء على ما يقل عن ٧٢ عاملاً وافداً سورياً ومصرياً وسودانياً في منطقة الأشرفية. عندما قاموا، بناء على شكوى تقدم بها بعض السكان بتهمة «التحرش بالفتيات ومضايقة السكان»، بمداهمة منازلهم ليلة ٧ تشرين الأول أكتوبر. ويورد تقرير لمنظمة «هيومان رايتس ووتش» تفاصيل الاعتداء على العمال، وضربهم وتعذيبهم وإهانتهم لساعات متواصلة وبدون تقديم أي تفسير للمداهمة أو حتى طلب أوراق العمال الثبوتية. ويورد التقرير أن ٢٥ عاملا ممن التقتهم المنظمة قالوا أنهم تعرضوا جميعا للضرب المبرح وبدت على أجسادهم جميعا كدمات واضحة تتفق مع أقوالهم. وقال نديم حوري من المنظمة ان «الاعتداء على هؤلاء العمال الأجانب بهذه الطريقة العنيفة، فإن عناصر الجيش تصرفوا أقرب لعصابة منه لمؤسسة وطنية.» ولم يكن هذا أول اعتداء من قبل عناصر الجيش على العمال بحسب ما يورد التقرير. ففي مطلع تشرين الأول قام بعض الجنود بمداهمة موقع بناء يعمل وينام فيه عمال مهاجرون، وسمع السكان المحيطين بالمبنى صرخات صادرة منه. ولم تمر هذه الأحداث دون رد فعل من بعض الجمعيات الحقوقية ومن بينها «المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين»، الذين أصدروا بياناً مشتركاً نددوا فيه بهذا الاعتداء الذي اتخذ شكل المعاقبة الجماعية لكل عامل أجنبي في المنطقة وهو ما وصفه الموقعون بالـ»عنصرية الموصوفة وكره الأجانب». كما طالبوا السلطة التنفيذية التي تشرف على الأجهزة والقوى الأمنية والجيش اللبناني القيام بدورها وتحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين والمقيمين عل حد سواء من أي اعتداء، فضلاً عن مطالبتهم السلطة القضائية بالتدخل لوضع حد لهذه الممارسات، وفتح تحقيق وإنزال العقوبات الجزائية بحق المعتدين من القوى العسكرية.

وبعد أسبوع من هذا الحادث، وتحديدا في ١٨ تشرين الأول، اعتدى أكثر من عشرين «مجهولا» يحملون السكاكين والسواطير والعصي، على عمال سوريين في محلة الرملة البيضاء حيث يعملون في ورشة للبناء. ما أدى إلى إصابة ٦ عمال إصابات بليغة. ولاحقا أوقفت مفرزة استقصاء بيروت ٦ لبنانيين وفلسطيني للاشتباه بتورطهم بالاعتداء واقتيدوا للتحقيق معهم. وربما كانت هذه الحالة الوحيدة التي حصلت فيها ملاحقة المعتدين.

وشهد شهر كانون الأول الماضي، سلسلة اعتداءات استهدفت عمالاً سوريين في لبنان تفاوتت بين إطلاق النار عليهم وبين سرقتهم. ففي البقاع، نقل السوري محمد زكريا أحمد (مواليد ١٩٨٦) إلى مستشفى رياق مصاباً بطلق ناري في وجهه من بندقية صيد. وفي عكار وجد العامل السوري ماجد محسن العلي الذي يعمل في أحد معامل صب حجارة الباطون وهو مصاب بطلقين ناريين من سلاح صيد ونقل إلى المستشفى في حال حرجة. وفي زحلة، أقدم ثلاثة أشخاص مجهولين على خطف عامل سوري واعتدوا عليه بالضرب وسلبوه مبلغ مليون ليرة وهاتفه الخليوي، ورموه في سهل مجدلون. كما تعرض عاملان سوريان إلى السرقة في زحلة. واعتدى مجهولون بالضرب على السوري عثمان المحمد على طريق فرعية تصل بين الكرك وتربل وسلبوا منه مبلغاً من المال. وفي القبيع قام مسلحون بسلب عمال سوريين يعملون في معمل لأحجار الباطون. وفي المعاملتين، اقتحم «مجهولون» ورشة «مظلوم اخوان» وسلبوا عاملين سوريين بقوة السلاح. وفي الشفروليه، أقدم «مجهولون» على سلب ٥ عمال سوريين. كذلك في الشويفات حيث سلب مجهولون، وبالطريقة نفسها، ٤ عمال سوريين. وفي آخر حادثة جرى توثيقها عام ٢٠١٢، أقدم «مجهولون» على سلب ٥ عمال سوريين في منطقة نهر إبراهيم.

يبقى أن نشير في النهاية، إلى أن ما أوردناه آنفاً لا يمكن اعتباره إحصاءً دقيقاً نظراً إلى صعوبة توثيق كل حالات العنف التي مورست ضد هؤلاء العمال، لأسباب عدة منها خوف الضحايا أو ذويهم من أعمال انتقامية في حال إبلاغهم السلطات اللبنانية، فضلاً عن تقاعس القوى الأمنية في حمايتهم. لذا، فإن المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين يستنكر الممارسات العنصرية ضد العمال السوريين، ويطالب الحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها لحماية هذه الفئة من العمالة والقيام بتحقيق جدي لكشف مرتكبي هذه الاعتداءات واتخاذ إجراءات جدية تنهي حالة العنصرية السائدة تجاه العمال الأجانب بشكل عام .

المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين

٢٠١٣-١-٥

الحركة الطلابية في سوريا

مقدمة

تظهر المجزرة الأخيرة ضد الطلاب من جامعة حلب مرة أخرة وحشية هذا النظام الذي لا يوفر أحداً. أكدت مصادر متقاطعة بأن طائرة من سلاح الجو السوري كانت تحلق فوق المدينة الجامعية بحلب خلال طلعة جوية معتادة على حي بني زيد شمال المدينة وترمي بالونات حرارية لحمايتها من الصواريخ الحرارية التي قد تستهدفها، دوي اثرها صوت انفجارين كبيرين وبشكل متتال ومباشر عند دوار كلية العمارة أثناء خروج الطّلاب من امتحاناتهم. وتسبب الانفجارين في إصابة مئات الطلاب واستشهاد العشرات منهم إضافة إلى وقع عدة ضحايا بين النازحين المقيمين في السكن الجامعي، وأكد شهود عيان بأن عدد الشهداء بحسب الجثث والأشلاء المنتشرة التي رأوها في مكان الحادثة، يتجاوز الـ ٨٠ شهيداً.

هذا المقال هو تكريم لجميع الطلاب الذين يكافحون واستشهدوا من أجل إسقاط هذا النظام الإجرامي ولبناء سوريا حرة وديمقراطية.

لأن تركيز وسائل الاعلام من كل الأطراف هو على النزاع المسلح بين النظام السوري المجرم والمعارضة المسلحة التي على الرغم من شجاعتها ولكنها غير مجهزة بشكل جيد. كما توصف الثورة السورية بأنها حرب أهلية أو حرب بين الأقليات الدينية والأغلبية. وعبر ذلك تساوي وسائل الإعلام في نهاية المطاف بين النظام والحركة الشعبية. هذه الصورة للثورة السورية بعيدة عن الواقع والتحركات الشعبية لا تزال هي الشكل الرئيسي لمعارضة الشعب ضد الحكم الاستبدادي.

نحن لا ننكر أهمية المقاومة المسلحة، ولا ندينها، بل على العكس تماما، لأنها تعبر عن حق الشعب السوري في الدفاع عن نفسه ضد النظام القمعي. معظم مجموعات المقاومة المسلحة بسوريا تمثل فعلا مقاومة شعبية، ومن الخداع تماما إظهارها كأداة بيد قوى امبريالية عالمية أو إقليمية. كما أنها ليست مجموعات إسلامية فاعلة بكل استقلال عن الحركة الشعبية. في الواقع، أن تكون مسلما لا يعني أن تكون اسلاميا. في الوقت عينه، إن المعارضة المسلحة تعبر عن حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد القمع، وقد سمحت باستمرار المقاومة الشعبية السلمية في بعض المناطق في وجه هجمات النظام. كما جرى تشكيل مجالس ثورية في أنحاء مختلفة من سوريا، بالإضافة إلى لجان تنسيق للحراك السياسي والمسلح. وبالطبع فقد انضم عدد من الطلاب لهذه المقاومة الشعبية المسلحة.

والغرض من هذه المقالة، هو الحديث عن الآلاف من الطلاب السوريين الشجعان، الذين ينزلون إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد، مما يدل على مطالبتهم بالعدالة والحرية والكرامة، والتي غالبا ما تكون منسية من قبل وسائل الإعلام، نظرا لاستمرار القمع والعنف من قبل النظام، فالمجتمع الدولي ككل، وبدون استثناء، لا يزال يحاول تنفيذ الحل على غرار اليمن في سوريا، الحل اليمني ينطوي على إزالة رئيس النظام، كذلك في سوريا إزالة الديكتاتور بشار الأسد، والحفاظ على بنية نظامه. لا تزال نقطة الخلاف الوحيدة اليوم الموقف الروسي الذي يحاول بكل الوسائل الحفاظ على بشار الأسد في السلطة، و لكن ستتمكن من أن تضحي الحكومة الروسية ببشار الأسد في المستقبل لحماية مصالحها في سوريا. وقد أعربت الولايات المتحدة مرارا رغبتها في الحفاظ على البنية العسكرية والأجهزة الأمنية للنظام.

إن القوى الكبرى لا ترى في الواقع أي ميزة في هذا النظام لو انهار. الشعب السوري يعول على شجاعته والتضامن مع الشعوب الأخرى.

المثال الأخرالأكثر حداثة من ذلك الرغبة

للحفاظ على النظام، حين اقترح المبعوث الخاص للأمم المتحدة الأخضر الابراهميي في نهاية تشرين الثاني الخطة الأخيرة "لضمان السلام في سوريا" وتهدف إلى تشكيل حكومة انتقالية التي تتمتع "بالسلطة التنفيذية الكاملة" لقيادة سوريا حتى ٢٠١٤ حيث تجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأثناء هذه الفترة يستمر بشار الأسد رئيسا للبلاد.

الطلاب والمجتمع

ازداد عدد الطلاب في التعليم على نطاق واسع خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهذا يعني أن الطلاب يمثلون اليوم قوة إجتماعية كبيرة ومتميزة داخل المجتمع. يجد الطلاب في مرحلة انتقالية في المجتمع، بين الطفولة والإدماج الكامل في عالم العمل. يحتل الطلاب موقعا غامضا في المجتمع الرأسمالي، بدون علاقة مباشرة لوسائل الإنتاج وعدم استغلالهم بشكل مباشر مثل العمال. من ناحية أخرى، وتوسع التعليم الشامل يعني أنه لا يمكن أعتبار الطلاب اليوم كما في السابق قسما مميزا أو طبقة عليا في المجتمع. فالامتحانات، والديون، ورداءة المسكن وعوامل أخرى كثيرة تخلق الكثير من الصعوبات للطلاب. يؤثر هذا الموقع الغامض على كل من وعي الطلاب وإيقاع نضالهم. في الحالة السورية، سوف نرى كيف أدت الظروف المادية للمجتمع السوري إلى مشاركة الغالبية من الطلاب في العملية الثورية.

الحركة الطلابية، في قلب المقاومة الشعبية

ومن بداية الثورة السورية، لعب الطلاب دورا مهما وأساسيا بالحركة الشعبية. وكانت الجامعات مركزا للمقاومة ضد إستبداد النظام. ولطالما شاهدنا عن الطلاب في جميع أنحاء سوريا، يخرجون من مهاجعهم الجامعية للتظاهر ضد النظام ويواجهون قوات الأمن، بينما استخدمت ميليشيات النظام "الشبيحة" العنف والقوة لتفريق المجموعات الطلابية.

ومن ألأمثلة البارزة لتعبئة الطلاب هذه، التظاهرات الحاشدة في جامعة حلب، الَتي نشطت منذ اندلاع الانتفاضة، التي كانت في شهر حزيران ٢٠١٢، ورمزاً لهذه المقاومة الطلابية، التي جمعت الطلاب السوريين المسلمين والمسيحيين، من العرب والأكراد، من حلب ومن كل أنحاء سوريا، داخل أكبر حرم جامعي في البلاد.

وقد قمعت هذه المظاهرة بعنف، وكما قمع الكثير منها في جميع أنحاء البلاد في الجامعات الأخرى، على أيدي قوات الأمن.

في حلب وخلال هذه التظاهرة قتلت قوات الأمن أربعة اشخاص واعتقلت المئات من الطلاب، في الفترة نفسها، قررت إدارة الجامعة إغلاق الجامعة وإرسال قوات الأمن إلى داخل المجمع السكني.

قمعت قوات الأمن المظاهرات الطلابية في الجامعات الأخرى في جميع أنحاء البلاد أيضا بقوة وقمع رهيبين.

بالرغم من الاغتيالات، والاعتقالات، والمداهمات والتهديدات بالطرد، استمر الطلاب بالاحتجاج. ومن وقت قريب جدا، لا يكاد يمر أسبوع من دون أن تسمع أصوات وأغاني الطلاب في جامعة دمشق بالقرب من قصر الرئاسة، في حين تجري مظاهرات شبه يومية في جامعات درعا ودير الزور. وعلقت جامعة حلب الدروس خوفاً من انتفاضة أخرى، أكبر وأهم من التي سبقتها، في حين صارت كمية الرصاص المستخدم أكبر بكثير من عدد الكتب في جامعة حمص.

موجز تاريخ الحركة الطلابية

للحركة الطلابية تاريخ قديم وعريق في المقاومة والإحتجاجات في البلاد. فمنذ الإحتلال الفرنسي وحتى نهاية القرن الماضي، كانت الحركة الطلابية السورية في كثير من الأحيان في أصل العديد من الأنشطة ضد المحتلين والأنظمة الأستبدادية. وكانت الحركة الطلابية قد تمردت ضد الحكم العسكري في عام ١٩٥٤ قبل إعلان الجيش السوري الإنقلاب ضد النظام العسكري من حلب وتسليم السلطة للمدنيين. في عام ١٩٥٥، حينها نظمت انتخابات حرة وانتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية.

كما لعبت الحركة دورا رئيسيا في مواجهة حلف بغداد في الخمسينيات، التي ضمت أولا العراق، وإيران وتركيا وإنكلترا عام ١٩٥٥ وانضمت الولايات المتحدة إلى هذا الحلف في عام ١٩٥٨. وكان الهدف الرئيسي من حلف بغداد احتواء النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط من خلال إنشاء "حاجز وقائي". وأدانت الأحزاب اليسارية والحركة الطلابية وهذه المعاهدة ويندها كإمبريالية. هكذا، لعب الطلاب دورا هاما برفض معاهدة بغداد في التعبئة في جميع أنحاء البلاد وأيضا من خلال مظاهرات داعمة للوحدة بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٧–١٩٥٨.

الطلاب ضحايا سياسة النظام البعثي

تطور هذا الدور إلى أن وصل حزب البعث الى السلطة وسحق الحركة الطلابية. لم تحترم حصانة الحرم الجامعي في كل جامعات سوريا بأي شكل من الأشكال، ولا للمدارس ولا للطلاب. واعتقلت الأجهزة الأمنية الطلاب داخل قاعات المحاضرات وداخل الجامعات.

ومن المهم أيضا ذكر أن الجامعات كانت من بين قطاعين اساسيين من المجتمع، بالإضافة إلى الأجهزة العسكرية والأمنية، كان النظام يريد السيطرة الكاملة. وقد تم منع كل نشاط سياسي باستثناء أنشطة حزب البعث. وكان البعث، هو الحزب الوحيد الذي يتمتع بحق التنظيم المناسبات، والمحاضرات والتظاهرات في حرم الجامعة والثكنة العسكرية وإصدار صحيفة في الجامعة والجيش.

اضطرت الجامعات إلى تعليم مبادئ البعث حتى عام ٢٠٠٣، بينما لا تزال المدارس مستمرة في تعليمها.

وحتى الأحزاب الحليفة لنظام الجبهة التقدمية، والداعمة النظام، لم تتمتع بالحق في التنظيم و لم يكن لها أي وجود رسمي في هاتين المؤسستين.

النظام وضع يده على قطاعين اساسيين هما الجيش والحركة الطلابية. حيث تشير فقرة من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية الملحقة بالسلطة ان احزاب الجبهة ممنوعة من العمل السياسي في قطاعي الجيش والطلاب.

وكما وضع يده على بيروقراطية اتحاد العمال، الأمر الذي أدى إلى منع النضال العمالي ضد سياسات الليبرالية الجديدة للنظام. منذ عام ٢٠٠٢، تراجع مستوى المعيشة لأغلب الشعب، وبالإضافة إلى القمع السياسي، فاندلعت موجة احتجاجات، غالبا حول المسألة الاقتصادية. وفي أيار من العام ٢٠٠٦، تظاهر المئات من عمال شركة البناء العامة في دمشق، حيث اشتبكوا مع القوى الأمنية، وفي نفس الوقت نفذ سائقو سيارات الأجرة إضرابا في حلب.

استهدف النظام العمال مرة أخرى خلال الثورة، وخاصة أثناء الإضرابات العامة والعصيان المدني في سوريا خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠١١، التي شلت أجزاء واسعة في انحاء البلاد، تثبت أنّ حركة الطبقة العاملة والمستغَلين هم في صلب الثورة. لهذا السبب، طرد النظام الديكتاتوري أكثر من ٨٥ ألف عامل من الخدمة بين كانون الثاني ٢٠١١ وشباط ٢٠١٢، وأغلق ١٨٧ مصنعاً (بحسب الأرقام الرسمية)، وذلك بهدف ضرب دينامية الحركة الاحتجاجية.

تأسيس إتحاد طلبة سوريا الأحرار

منذ بدء الثورة، كانت أشكال التنظيم الرئيسية هي التنسيقيات الشعبية على صعيد القرى، والأحياء، والمدن والمناطق. وتمثل هذه اللجان الشعبية رأس

حربة الحركة المعبئة للشعب من أجل التظاهرات. كما طورت أشكال تسيير ذاتي قائمة على تنظيم الجماهير في المناطق المحررة من نير النظام. وظهرت مجالس شعبية منتخبة لتسيير المناطق المحررة، مبرهنة بذلك على أن النظام هو مسبب الفوضى وليس الشعب.

كما أقيمت إدارات مدنية بالمناطق المحررة من قوات النظام المسلحة بسبب غياب الدولة للاضطلاع بمهامها في مجالات عديدة، مثل المدارس والمشافي والطرق وخدمات المياه، والكهرباء والاتصالات. وتعين هذه الإدارات المدنية بالانتخاب والإجماع الشعبيين ومهمتها الرئيسية التزويد بخدمات الوظيفة العمومية والأمن والحفاظ على السلم الأهلي. كما كانت الجامعات أماكن هامة للمقاومة الشعبية.

في شهر حزيران ٢٠١٢، كان ربع الوفيات من الطلاب في الاحتجاجات في سوريا منذ أن بدأت الثورة في أذار ٢٠١١، وفقا لإتحاد طلبة سوريا الأحرار. أسس اتحاد طلبة سورية الأحرار في ٢٩ ايلول ٢٠١١ للنضال ضد النظام وليكون محطة ديمقراطية وسياسية ونقابية في حياة الحركة الطلابية السورية الحرة.

في سوريا خمس جامعات حكومية في دمشق وحمص وحلب واللاذقية ودير الزور، ولها فروع إقليمية في درعا، سويداء، إدلب، طرطوس، حماه، الحسكة والرقة.

وتوسع الاتحاد في نيسان ٢٠١٢ مع انضمام ائتلاف طلبة جامعة دمشق إلى اتحاد طلبة سوريا الأحرار. أعلنوا توحيد جهود الاطارين بانضمام ائتلاف طلبة جامعة دمشق الاحرار الى اتحاد طلبة سوريا بهدف تأطير الحراك الطلابي الجامعي في دمشق.

كان المؤتمر التأسيسي الاول لفرع اتحاد جامعة حلب بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ وكذلك لجامعة ادلب في ٢٠١٢/٣/١٠ وبحضور الهيئة التنفيذية المنظمة للمؤتمر المشكلة من ذوي الخبرة السابقة في مجال العمل الاتحادي من طلاب واساتذة ودكاتره من جامعتي حلب وادلب وبعد انتخاب اعضاء ورئيس فرع اتحاد طلبة سورية الاحرار في الجامعتين تم الخروج بالتوصيات التالية:

– توحيد طاقات طلبة سوريا الأحرار في كافة الجامعات السورية.

– العمل على تنظيم المظاهرات والاضرابات العامة في داخل الجامعات و المدارس وخارجها بشكل حضاري وانساني والتزامي بمبادئ السلمية.

– العمل مع قوى الثورة الأخرى على اسقاط النظام الفاقد شرعيته في ظل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

–السعي لإقامة دولة مدنية ذات نظام ديمقراطي تعددي يكفل الحرية والعدل والمساواة لجميع المواطنين.

وأسس أيضاً اتحاد أساتذة الجامعات السورية الأحرار في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢..

أنشطة طلبة سوريا الأحرار

أعلن الاتحاد مرارا رغبته مواصلة المقاومة الشعبية ضد النظام منذ بداية الثورة، بالرغم من القمع واستبداد النظام. أكد وكرر اتحاد طلبة سوريا الأحرار في تاريخ ٨ شباط ٢٠١٢ على نشاطات محورية للطلاب في سبيل اسقاط النظام:

– الدعوة الى الإضراب عن حضور كافة المحاضرات النظرية والعملية في الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي.

بالتوازي مع الاضراب عن حضور المحاضرات ندعو الطلبة الأحرار الى التواجد في الجامعات والمعاهد سواء في جامعاتهم المسجلين فيها او في الجامعات في مناطقهم مشاركين في تحويل الجامعات الي نقطة توتر دائمة ومنطقة تظاهر واعتصام مستمرة والتحضير للعصيان المدني في حرم الجامعات والمعاهد على امتداد الوطن، تخفيفا للضغوط على المناطق والأحياء السكنية التي تتعرض للقصف والحصار في معظم المدن السورية.

– على اعتبار أن الكتلة الطلابية في الجامعات تشكل ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف طالب وطالبة، في المدارس والجامعات، فإن مشاركتنا في خطوات إضراب الكرامة بفاعلية والمشاركة في مقاطعة الشركات الداعمة للنظام والتي تمول جرائمه يعجل في الانهيار الاقتصادي للنظام المتداعي أصلا. إن الانهيار الاقتصادي يسقط النظام بأياد سورية ودون انتظار استيقاظ الضمير العالمي وفقد المزيد من الأبطال في ثورة الكرامة.

تواصل الحركة الطلابية، وكما الشعب السوري، تجديد رفضها للطائفية، رغم كل مساعي النظام لإشعال هذه النار الخطيرة التي استخدمها تحت أشكال مختلفة منذ استيلاء آل الأسد على السلطة. أكدت الحركة الشعبية، بما فيها الحركة الطلابية، نضالها الموحد، بتطوير حس تضامني وطني واجتماعي يتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية، أيضا في سبيل تحقيق الكرامة والحرية والمساواة والعدالة.

الاتحاد نشر على سبيل المثال بيان بمناسبة نوروز حيث اعتبرها بمثابة عيد للحرية، ودعا على امتداد البلاد لإشعال الشموع على النوافذ والشرفات، رمزا لقدوم عهد جديد لسوريا لا مكان فيه إلا للمساواة والعدالة .

أطلق و/أو شارك الاتحاد في العديد من الحملات التي نظمتها منظمات شعبية كما لجان التنسيق المحلية وغيرهم، على سبيل المثال في تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ أطلق اتحاد طلبة سوريا الاحرار – عددًا من طيور الحرية التي تحمل أسماء الطلبة المعتقلين في جامعات دمشق، وأكد أيضا على استمراره ضد هذا النظام الفاسد حتى زواله وتحرير جميع الأسرى .

اتخذ الاتحاد موقفا في مختلف القضايا، مثلا استنكار سلسلة التفجيرات التي استهدفت بعض المدن في سوريا في الآونة الأخيرة والتي أودت بحياة بعض المواطنين الأبرياء التي لا تخدم أحد سوى النظام، وأعلن في بيان "استنكار التفجيرات وخصوصاً تفجير الحرم الجامعي في حلب" ٣١–٥–٢٠١٢ . أدان تحاد طلبة سوريا الأحرار بشدّة هذا الفعل غير الإنساني وغير الأخلاقي.

الاتحاد ينشر على المستوى الوطني مجلة تسمى "صوت الأحرار". صدر العدد الأول منها في حمص في حزيران ٢٠١٢.

حتى الجامعات الخاصة شهدت مظاهرات ضد النظام، مثل جامعة الخاصة اليرموك وجامعة القلمون. نظم الطلاب في هذه الجامعات العديد من الاحتجاجات داخل الحرم الجامعي، مطالبين بالحرية وتضامنا مع المدن الثائرة. وجرى تعليق الشعارات والنشرات في ممرات الجامعة مطالبين بإسقاط النظام، وتعرض الطلاب إلى حملة قمعية من قبل قوات الأمن، وفي بعض الحالات أجبروا على النوم على الأرض والهتاف لحياة الرئيس بشار الأسد.

في عدة تصريحات، أكد هؤلاء الطلاب بأنهم " جزء من الجسم الطلابي من الجامعات الخاصة التي تم تأسيسها من قبل النظام السوري الفاسد" حيث أنهم يعاملون "كزبائن، و ليس كطلاب". ويضيفون أن الثورة هي من أجل مستقبلهم .

رخص النظام السوري لجامعات خاصة في عام ٢٠٠١، وبلغ عددها عام ٢٠٠٩ عدد الجامعات الخاصة ١٥، التي شملت بين ١٦٠٠٠ و٢٢٠٠٠ طالب. وصلت الرسوم في بعض جامعات خاصة إلى ١٠٨٧٠ $ سنويا، وهذا المبلغ لا تستطيع للغالبية العظمى من الطلاب دفعه، عندما كان الراتب المتوسط بين ١٥٠٠٠ ($٣٧٠) و ٢٠٠٠٠ ليرة سورية ($٥٠٠). في الوقت نفسه لم يقدم النظام السوري أي استثمارات مهمة في النظام التعليم الجامعي العام الذي كان يفتقر لمرافق جديدة بحالة جيدة ال ٢٦٤٥٥٠ طالب للسنة الدراسية ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وفقا لوزارة التعليم العالي.

جامعة حلب، أو جامعة الثورة

لعبت جامعة حلب، كما كتبنا، دورا طليعيا في المدينة. نظم الطلاب المظاهرة الأول خارج الحرم الجامعي في ١٣ نيسان ٢٠١٢، وهتفوا «الشعب سوري واحد». بعد ١٠ إلى ٢٠ دقيقة، وصلت قوات الأمن واضطر الطلاب إلى الهرب. من المهم أن نذكر أن مدينة حلب لم تشهد مظاهرات هامة قبل بداية عام ٢٠١٢، في حين أن الطلاب كانوا يكافحون بالفعل منذ بداية ثورة. في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢، كان بلغ عدد الشهداء في جامعة حلب ٩٩ حسب توثيق الجناح الحقوقي في المكتب الإعلامي لجامعة حلب.

وتحتوي جامعة حلب على طلاب من أماكن عديدة ومن خلفيات متنوعة، ولكن أيضا من الريف. كانت المساكن الطلابية في جامعة حلب هي الأكبر في سوريا، مع حولي ١٠٠٠٠ طالب من جميع أنحاء البلاد، وشارك العديد منهم في الإحتجاجات.

ونظمت احتجاجات في ١٨ أيار ٢٠١٢ في جميع أنحاء سوريا تحت شعار "أبطال جامعة حلب" ، بالتضامن مع طلاب حلب الذين تظاهروا لأيام قبل على الرغم من القمع الوحشي. في اليوم نفسه، كانت المظاهرات في حلب الأكبر المدينة شهدت حتى هذا ذلك اليوم، وفقا لعدة نشطاء. احتج أكثر من ١٠٠٠٠ شخص في منطقتي صلاح الدين والشعار، وشارك الآلاف في مناطق أخرى من المدينة. كما شارك في تظاهرة ١٧ أيار حوالي ١٠٠٠٠ طالب، أو أكثر وفقا لبعض النشطاء، خارج بوابات جامعة حلب في وجود مراقبين للأمم المتحدة، قبل أن تفض قوات الأمن الاحتجاج. و ألقت قوات الأمن الطلاب وممتلكاتهم من المهاجع. تظهر مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب نهب غرف الطلاب، نوافذ محطمة وجدران متضررة. وأغلقت جميع فروع الجامعة للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٠. كما توقفت جامعة حلب عن التدريس مرة أخرى بعد أسابيع قليلة خوفاً من انتفاضة أخرى، أكبر وأهم من تلك التي سبقتها.

ومنذ ذلك الوقت، وفي كثير من الأحيان في الجامعة، يفرض رجال الأمن طوقاً كبيراً داخل وفي محيط الحرم الجامعي ويقومون بالتشديد على الطلاب والموظفين وحتى المسؤولين داخل الجامعة من خلال التفتيش الدقيق لجميع الداخلين والخارجين من الجامعة.

لعبت أيضا جامعة حلب دورا هاما في استقبال، داخل الحرم وفي المهاجع، الآلاف من الأسر السورية المهجرة، وساعدهم طلاب الجامعة بطرق مختلفة. وأنشئ سوق للنازحين من الأحياء المنكوبة داخل الحرم الجامعي في أوقات مختلفة، ويشارك فيها الطلاب.

ولكن حتى بالنسبة لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، اعتقلت الأجهزة الأمنية الطلاب الذين يعملون في هذا المجال، فعلى سبيل المثال اعتقل النظام ظلال الصالحاني، طالبة سنة أولى في قسم الكيمياء في كليّة العلوم في جامعة حلب، بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٨ من قبل قوات الأمن السوريّة في مدينة حلب، وكانت تهمتها مساعدة الجرحى والنازحين المدنيين ودعمهم بالمعونات الغذائيّة والطبيّة وتأمين أماكن لإقامتهم كنازحين.

في أيلول، ندد نازحون المدينة الجامعية بحلب بغياب المساعدات الغذائية وضعف الخدمة الطبية وإتهموا إدارة المدينة الجامعية بسرقة جزء من المساعدات المخصصة لهم. في هذه الفترة، كانت المياه مقطوعة منذ ثلاثة أيام مع تزايد أعمال السرقة وسوء تعامل من عناصر الحراسة في المدينة الجامعية.

في أيلول عام ٢٠١٢، ارتفع عدد النازحين في المدينة الجامعية إلى ٣٠ ألفاً وأكثر من ٦ آلاف منهم يبيتون في الحدائق.

وزع أيضا طلاب الجامعة الهدايا، بفضل تبرعات جمعوها بأنفسهم، للأطفال النازحين المقيمين في الحرم الجامعي بمناسبة عيد الفطر.

ينشر طلاب جامعة حلب مجلة "جامعة الثورة". كان وصف هدف المجلة على النحو التالي : "جامعة الثورة نثبت للعالم وللشعب السوري أننا أهل علم وثقافة وأدب ندعو للحرية بجميع أشكالها بما فيها الأدبية والإعلامية وهذه مجلتنا الخاصة بنا وأدبائنا ومثقفينا تعبر عنا" .

تسجل جامعة حلب، كما غيرها، اعتقال العديد من الطلاب وينظم الطلاب عدة تحركات بهدف الضغط للإفراج عن رفاقهم، على سبيل المثال نظم طلاب وناشطون اعتصاما من أجل المعتقلين في حي الأشرفية في يوم ٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، ونظم الطلاب مظاهرة أخرى في ١٧ تشرين الأول للإفراج عن المعتقلين في حي الأشرفية أيضا. الحملات الضاغطة للإفراج عن المعتقلين عديدة ودائمة. وعانى طلاب جامعة حلب، بسبب نشاطهم، من القمع الشديد الأجهزة الأمنية.

لعبت وتلعب حتى اليوم جامعة حلب، جامعة الثورة، دورا رئيسيا في تعبئة شعبية في المدينة وكان مركز المقاومة الشعبية ضد النظام في مدينة حلب منذ بداية الثورة.

الخاتمة

في إطار هذا النضال تعلن الحركة الشعبية، بما فيها الطلاب، مرارا وتكرارا عن تمسكها بتحقيق

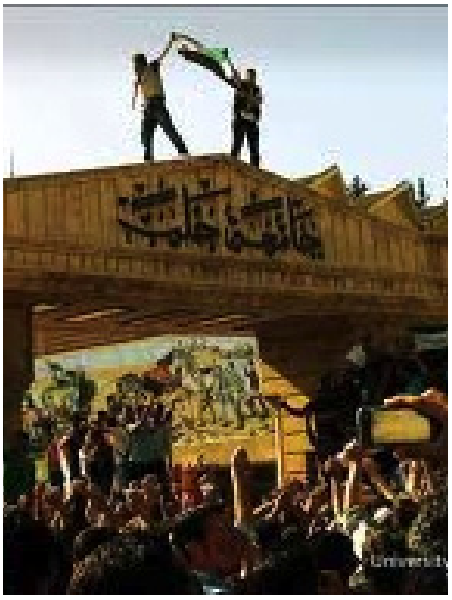

الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ما انفك الوعي السياسي والنقدي والتجارب النضالية تتزايد وسط الحركة الشعبية، ما يعزز كل يوم تحرر الشعب من نير النظام الاستبدادي ومن تأثير إيديولوجيته الشمولية.

إن تشكيل منظمات شعبية مستقلة بجميع أنحاء البلاد بما هي مراكز شعبية بديلة عن السلطة نمّى أيضا الوعي السياسي وجذّر الشعب السوري في نضاله.

إن نضال الشعب السوري صدى لهذه الجملة من البيان الشيوعي: "لن يخسر البروليتاريون سوى أغلالهم. وسيكسبون عالما".

ويشارك الطلاب في هذه العملية بشكل كامل وتام، كما رأينا من خلال النص، كما كانت ولا تزال الجامعات في تونس و مصر. فقد أغلق النظام التونسي الجامعات أيام قليلة قبل سقوط بن علي بسبب دورها النشيط في الإحتجاجات والثورة.

في مصر، أسس الطلاب الإتحادات المستقلة الجديدة في جميع أنحاء البلاد وشاركوا ونظموا الكثير من الإحتجاجات.

في البلدين، كما في سوريا، الطلاب هم في طليعة الكفاح والنضال إلى جانب العمال لمواصلة تحقيق أهداف الثورة.

وقد أعلن و تعهد العديد من الطلاب بأنهم لن يواصلوا دراستهم قبل أن يكملوا ثورتهم. رفع الطلاب الشعار "لا تعليم بدون الحرية" في مظاهرات كثيرة.

الشعار هو بالتأكيد:

ثورة مستمرة حتى النصر!

من دون أي شك،

إنها ثورة حقيقية منذ بدايتها.

جوزف ضاهر

تضامناً مع كادحي وكادحات تونس وانتصاراً لليسار التونسي، وعائلة الشهيد بلعيد ورفاقه ورفيقاته

الشهيد الرفيق شكري بلعيد|بعدسة أمين غرابي

اليوم، الموافق ٢٠١٣/٢/٨، شارك في جنازة القيادي اليساري التونسي، الشهيد شكري بلعيد، أكثر من مليون وأربعمئة ألف إنسان، بحسب مصادر وزارة الداخلية، المسؤولة، بصورة أو بأخرى، عن اغتياله، فيما نزلت أعداد كبيرة غيرها، على امتداد البلد المعني، ولا سيما في مدن أساسية، كسوسة، وقفصة، وقابس، تضامناً مع أهله ورفاقه ورفيقاته، وكل اليسار التونسي، الذي يتصدى ببسالة للدكتاتورية الفاشية لحزب النهضة، وحلفائه، ومناصريه...

ولقد كان معبِّراً جداً ان يلتقي، في الدعوة للإضراب العام – الذي تلازم مع يومنا هذا، يوم التشييع الوطني الشامل للشهيد بلعيد – معظمُ الأحزاب، والجمعيات، والمنظمات اليسارية، والديمقراطية، ومن ضمنها أحزاب الجبهة الشعبية التونسية، ومنظماتها، فضلاً عن الاتحاد التونسي للشغل، الأمر الذي يُبرز مدى الاصطفاف الاجتماعي– الاقتصادي الواضح، والفرز الطبقي، المكشوف، بين أنصار البنك وصندوق النقد الدوليين، والرأسمالية العالمية، المتغطين بقشرة الدِّين، من جهة، والطبقات الكادحة، وعلى رأسها الطبقة العاملة التونسية، من جهة أخرى، كتعبير عن التناقض الطبقي، الطبيعي، مع جلاوزة حزب النهضة وعصاباته المسعورة ، من جانب الغالبية الساحقة من الشعب التونسي. هذه الغالبية التي بدأت تميِّز، تماماً، أعداءها من أصحاب الثروات والرساميل الكبرى، المتسترين بخرافة الإيمان الديني، وتلمس، لمس اليد، عبر اغتيال رئيس حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحَّد، والقيادي في الجبهة الشعبية، شكري بلعيد، مسعى هؤلاء المستميت لاستخدام موقعهم الحالي، في السلطة، لأجل تصفية خصومهم، في المعارضة الوطنية، والاجتماعية، بالطريقة نفسها، التي اتبعها النازيون، في ألمانيا، في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، وسائر الفاشيين عبر العالم، ومن ضمنها الاغتيالات، الفردية، للقادة اليساريين.

إننا، في المنتدى الاشتراكي، في لبنان، نعرب عن عميق حزننا على الرفيق الشهيد، وعن تضامننا الكلي مع أسرته، ورفاقه ورفيقاته، وشعبه، في وجه الفاشية الدينية، المسيطرة، حالياً ، في تونس. وذلك في حين نعتبر أن الرد السليم، والفاعل، والمناسب، سيكون بالسعي الفوري لامتلاك الإرادة ، والمَقْدرة، المتعلقتين بتعبئة الغالبية الكبرى من شعب تونس الكادح، ضد النظام القائم، هناك، نحو إسقاطه، لصالح الطبقات الشعبية، بقيادة العمال والعاملات التوانسة، في تحالفهم/ن، غير المنفصم، مع الفلاحين والفلاحات الفقراء والفقيرات، وغيرهم/ن من المهمَّشين والمهمشات، والمقصيين والمقصيات، والمتعرضين والمتعرضات للقهر والاستغلال، والقمع. على ان يكون ذلك عبر امتلاك إرادة المواجهة، بشتى الوسائل، لصعود الفاشية الدينية، بالتلازم مع إنجاز البرنامج الانتقالي الثوري، الذي يعبِّر عن هذا الاتجاه، ويجمع، إلى المطالب المتعلقة بأوسع الحريات الديمقراطية، مطالب اجتماعية– اقتصادية تصب، في الأخير، في المنظور الاشتراكي.

فلتسقط الفاشية الدينية، المتربعة على أعلى السلطة، في تونس،

ولتسقط معها فلول حزب بن علي، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وكل رموز البرجوازية التونسية، التابعة، والمرتهنة بمصالح الشركات الإمبريالية، وسياساتها المتناقضة، بالكامل، مع مصالح الشعب التونسي،

وليكن استشهاد الرفيق بلعيد نقطة انطلاق حقيقية، نحو استئناف الثورة التونسية، وتقدمها السريع في معارج التجذر، والتوسُّع، والنصر!

المنتدى الاشتراكي– لبنان

بيروت، في الثامن من ففري/شباط

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا